مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٣٦ — السنة الثالثة عشرة

جمادى الاولى ـ شوال ١٤٠٩هـ — كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨٩

في الدّلالة والتطوّر الدّلالي

د. أحمد محمد قدّور
جامعة حلب

١ـ أسس اللسانيات وتطبيقها:

يقف الدارسون المحدثون، في سياق الحديث عن تاريخ اللسانيات، عند المراحل المتعاقبة التي مرّ بها هذا العلم حتى وصل الى ما وصل اليه على يد اللغويّ الشهير فرديناند دوسوسير (F.De Saussure) ت١٩١٣م. ولعلّ أهمّ هذه المراحل تلك التي حدّدها سوسير نفسه، في مطلع محاضراته (Cours de Linguis-tique Generale). فقد ذهب سوسير الى أنّ موضوع اللسانيات بدأ بالقواعد (Grammaire) أو علم النحو. وهو علم قديم قام على أسس المنطق الذي حدّد له مقاييس الخطأ والصواب. وقد ظلّ متداولاً لدى الشعوب القديمة حتى أخذه الفرنسيون في العصر الحديث وأنشأوا حوله دراسات واسعة. ثمّ كان مولد فقه اللغة (Philologie) في مدرسة الاسكندرية ومواضع أخرى، لكنّه ارتبط حديثا بالحركة العلمية التي أسّسها فريدريك ولف (Wolf) منذ عام ١٧٧٧م. وليست اللغة هي الموضوع الوحيد لفقه اللغة، بل هناك مجالات أخرى، امتدّ إليها كالنصوص المكتوبة وما يتّصل بالمدوّنات، والعادات، والتاريخ الأدبي وغيرها. وفي مرحلة تالية اكتشفت اللغة السنسكريتية عام ١٨١٦م. فكان من ذلك تشكيل نواة للدراسات المقارنة ضمن مجموعة اللغات الهندية ـ الأوروبية. (١)

(١) انظر: ده سوسُر، فرديناند، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، ص ١١ ـ ١٣.

أمـا النجاح الذي حققته اللسانيات في القرن العشرين فقد أسهم فيه لغويون كثر. لكنّ النصيب البارز منه يرجع إلى سوسير في محاضراته التي نشرها على طلابه في جامعة جنيف دون أن يجمعها في كتاب. ويؤكّد جورج مونان (Mounin) أنـه بالامكـان التعـرّف إلى مذهب سوسير من خلال الأمليات التي أُعدّت للنشر، وأن بعض الأخطاء لا تقلّل من أهمية الأفكار التي نعدّها قد نقلت بأمانة منذ عام ١٩١٦.[٢] وعلى الرغم من أنّ هذه المحاضرات لم تلقَ القبول السريع فإنّها أثارت ردود فعل متعددة لدى طوائف مختلفة من الباحثين. ويحـدّد مونـان عام ١٩٦٣ بداية لاكتشاف القيمة الحقيقية لإضافات سوسير المنهجية.[٣]

ولعلّ أهمّ ما يلاحظ في سياق التأريخ للسانيات أنّ تركيز الدارسين كان على الجـانب الحديث. وأنّ إسهام سوسير فيه هو الأظهر والأقوى. ولذلك يرى الدارسون أنّ مناقشة للّسانيات أو لأعلامها المحدثين لا بدّ من أن تتطرّق إلى أفكار سوسير التي كاد هذا العلم أن يقوم عليها أساسا.

أظهرت الدراسات المنهجية في اللسانيات أنّ هذا العلم يشمل في صورته الحديثة قطاعات الدرس اللغويّ الأساسية. وهي الأصوات اللغوية (Phonologie) والصرف (Morphologie) والـتركيب (Syntaxe) والـدلالة (Semantique) يضاف إلى ذلك علم اللغة العام أو اللسانيات العامة (Linguistique Generale). وميدان هذا التخصص تلك المسائل التي تتصل باللغة الإنسانية وما يتعلق بها دون أن يُقصد بها لسان معيّن.[٤]

ويجد الدارس في المناهج اللسانية الحديثة تنوّعا يسمح له بالنظر إلى المسألة المدروسة من زوايا متعدّدة. فالمنهج الوصفي يدرس الظواهر اللغوية مفترضا أنها في حالة ثبات، وهي محدّدة بحدود الزمان والمكان والمستوى اللغوي. والمنهج التـاريخي يتناول الظواهر ضمن تدرّجها عبر الزمن ساعيا إلى كشف تطوّرها وجـوانب التغـيّرات الطارئة أيا كانت. أما المنهج المقارن فهو مختصّ بمقارنة

---

(٢) انظر: مونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي، ص ٦٥.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص ٥٥.

(٤) انظر: حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، ص ٣١ - ٤٦.

الظواهر اللغوية بين لغة وأخرى في إطار ما عرف بالأسر اللغوية، على حين أنّ المنهج التقابلي (Contrastive) يقابل بين لغتين أو أكثر أو بين لغة ولهجة، أو بين مستوى وآخر دون أن يتقيد بشروط المقارنة، بل يكون سعيه إلى كشف كلّ القيم الخلافية وجوانب توظيفها.(٥)

فاللسانيات من حيث الاختصاص تشمل كلّ جوانب اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهذا ما يثير بدءاً مسألة من مسائل الاختلاف حين يعرض الدارسون المحدثون عندنا لجوانب الإفادة من اللسانيات وتطبيقها.

ومن الجدير بالذكر أنّ في دراساتنا اللغوية القديمة ما يماثل هذه الجوانب مع ملاحظة افتقارها إلى النظر الكلي، ممّا هيّأ لها فرص التشعب والبعد عن مركز استقطاب يضمّها في نسق واحد. لكنّ هذا لا يعني أنّ دراساتنا اللغوية القديمة غدت إرثا ينبغي تجاوزه لأنه لا يتفق واللسانيات من هذه الزاوية أو غيرها. بل يعني عندنا أنّ هذه الدراسات من حيث الاختصاص تفي بمتطلبات الدرس الحديث لأن فيها من النضج والسعة ما يؤهلها للاستمرار.

فالحاجة الى اللسانيات من حيث التخصّص المعرفي والتعليمي تتجلّى في اللسانيات العامة وتاريخها، ممّا لا يحسن بنا أن نتجاهله في درسنا ومناهجنا إن أردنا أن نكون على بيّنة ممّا يجري حولنا في هذا العالم الذي يشهد ثورة الاتصال في مختلف المناحي.

أما إنشاء اختصاص اللسانيّات العربية. فينبغي أن يكون على هدى وتثبّت كي لا يكون نسخة مكرّرة من اللسانيات الأجنبية. فهذه اللسانيات العربية أو ما دعاه بعضهم بعلم اللغة العربية ونحو ذلك هي أقرب ما تكون في رأينا، إن قصدنا الإفادة من اللسانيات الأجنبية ومن تراثنا معا، إلى بحوث أصول النحو وبعض بحوث فقه اللغة. ومن الممكن أن تضمّ اللسانيات العربية المسائل الصوتيه كما قدّمها أجدادنا مع مقارنة أولية بالنتائج الحديثة لعلم الأصوات. كما تضمّ المسائل الصرفية المتصلة ببناء الكلمة ووزنها واشتقاقها وما يتعلق بالثروة اللفظية من سبل التوليد من حيث الأصول وتعليلها لا من حيث

(٥) انظر: المصدر السابق، ص ٣٥ ـ ٤١.

القـواعـد وتعليمها. وتضمّ اللسانيات العربية أيضا المسائل النحوية المتصلة ببعض الأصول مما لا يتعلق بتاريخ النحو، بل بما يدعى أحيانا بفلسفة النحو، كما تجدر العناية بمعطيات علم المعاني، وهو فرع من فروع البلاغة العربية. وصلته بالنحو تقوم على أساس المقارنة بين الإعراب والمعنى النحوي على نحو مماثل للبنى السطحية والبنى العميقة. كذلك يمكن لهذا العلم اللساني المقترح أن يضمّ مسائل الدلالة والمعجم وما يتصل بعلم البيان الذي حجّرته البلاغة القديمة. ومن الممكن ههنا أن تدرس سبل التطور الدلالي عامة، كما يمكن أن يحلّل المجاز من الوجهة الدلالية. ومن الواضح أنّ كلّ ما ذكر لا يمتّ إلى أي قاعدة ينبغي أن تُعلّم أو مثال يجب أن يؤثر. إنّما البحث ههنا يكون وصفيا بعيدا عن التعليمية أو إصدار الأحكام المعيارية.(٦)

فإن استقام لنا هذا المنهج وحقّقناه على ما رسمنا، كانت اللسانيات العربية الحديثة تخصّصا علميا يمكن توظيفه في المناهج الجامعية دون أن يكون بديلا لأى جانب من جوانب الدرس اللغوي. فلا مناص من إبقاء القواعد الصرفية والنحـوية عاملا على تقويم اللسان وإبقاء مباحث فقه اللغة العربية في حيّز مستقل. إضافة إلى جوانب تكميلية تضمّ تاريخ الدرس النحوي واللغوي وما يتصل باللغة من مباحث البلاغة.

وتجـدر الإشـارة في هذا السياق إلى محاولـة جادّة قام بها أحـد أعـلامنا المعاصرين وهو الدكتور تمّام حسّان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» وهو أجـدر مصنّف بحمل اسم اللسانيات العربية.(٧) لكن ما يلاحظ حقيقة أنّ الدكتور حسّان كان مندفعا إلى نقد البحوث القديمة وتقويمها من جهة، كما كان مغرقا في قياس لغتنا على المعطيات اللسانية الحديثة من جهة أخرى. ولقد كان من نتيجة ذلك أنّ الكتاب حمل صورة من صور الانتقاص للدرس العربي وان لم يكن ذلك مقصودا من المؤلف. وعلى الرغم من هذا فإن كتاب الدكتور

(٦) انظر: قدّور، أحمد محمد، «من أثر اللسانيات في الدرس اللغوي العربي ومناهجه»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد /٢٧/ المجلد /٧/ صيف ١٩٨٧، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٧) للدكتور تمام حسان جهود كثيرة في سبيل تحديث مناهج الدرس العربي، نذكر أهمها وهي «مناهج البحث في اللغة» و «اللغة بين المعيارية والوصفية» و «اللغة العربية معناها ومبناها» و «الأصول».

حسّان يمثّل أشمل محاولة وأقواها في هذا المجال.

أما اللسانيات من حيث الأسس المنهجية فهي تقوم على مجموعة من المفاهيم المعرفية التي تتجلّى في المسائل التالية: (٨)

١ ـ بين المعيار والاستعمال.

٢ ـ مراتب الظاهرة اللغوية: اللغة، اللسان، الكلام.

٣ ـ الفصحى واللهجات.

٤ ـ الوصفية والمناهج اللسانية.

ومن الجدير بالذكر ههنا أنّ كثيرا مما تتصل بالأسس المعرفية للّسانيات ومناهجها كان مثار اختلاف الدارسين عندنا. لكنّ أخطر ما في الأمر هو التسليم بما جاء في المعطيات اللسانية على أساس من الاحتذاء والتقليد لا على أساس من الفهم والإفادة ضمن ما تسمح به معطياتنا التي لا بدّ من أن تتباين عمّا سواها في صورة من الصور.

وبناء على ما سبق من موقفنا فإن تحليلنا للأسس المنهجية يبقى ضمن مجال المعطيات الخاصة بنا دون أن ننساق وراء تعليلات متعسّفة لتسويغ هذا الامر أو غيره. فالهدف هو تحليل موضوعي من وجهة نظر لها خصوصية وامتياز.

ففي مسألة المعيار والاستعمال يقف اللسانيون المحدثون إلى جانب الاستعمال إذ يعدّونه أصلا.(٩) على حين يرون المعيار فرعا قابلا للتبدّل والتغيّر تبعا للاستعمال. ويقابل هذا الموقف موقف النحاة وفقهاء اللغة من القدماء والمحدثين وهو الذين يعتدّون بالمعيار أساساً لقياس الاستعمال والتحكم فيه. ويقدّم صديقنا الدكتور عبدالسلام المسدّي خلاصة لهذه المسألة حين يرى أنّ علماء اللغة القدماء ومن تبعهم نظروا إلى القوانين التي تحدّد مسيرة اللغة على أساس أنّ القواعد اللغوية قواعد مستقرة تجنح إلى البقاء. وانطلاقا من هذا الاعتبار اتسمت الدراسات القديمة بالنظرة الصفوية أي بمبدأ المحافظة على صفاء اللغة عن طريق تحكّم المعيار في الاستعمال. فهم إذن يحاولون إرجاع

(٨) استندت صياغتنا لهذه الأسس إلى كتاب الدكتور عبدالسلام المسدي «اللسانيات وأسسها المعرفية» الصادر عن الدار التونسية للنشر بتونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، عام ١٩٨٦، وهو واحد من كتب الدكتور المسديّ القيمة.

(٩) انظر: المصدر السابق، ص ٢٥ ـ ٢٦.

المنحرف في الاستعمال إلى الاستقامة الملحوظة في القاعدة المعيارية، ثم هم يجرون أحكامهم في سلم القيم الذي تستند إليه. فعملهم إذن تقويمي وتقييمي.

وفي الحق أنّ هذا واضح من الآثار اللغوية التي وصلتنا والتي ما تزال تؤثر فينا. لكنّ توجيه هذ الموقف لا يخلو من انحياز إلى الصف الآخر. فالمعيار الذي استند اليه هؤلاء استمدّ أصلا من مجموعة كبرى من الاستعمالات المطّرده ممّا يشكل ظواهر مشتركه تُراعى عفوا لا قصدا واتفاقا لا فرضا. ثم يكون التنظيم والتقعيد. فإذا جنح مستعمل اللغة إلى التخفّف من القواعد، أو جهل بعضا منها خرج كلامه من القياسيّ المطّرد إلى غيره. لكنّ المعيار الذي قد يتشدّد بعضهم في ردّه إليه لا يخرج عن كونه استعمالا له مواصفات عامة تحظى برضى أهل اللغة.

وهناك أمور أخرى ينبغي أن تؤخذ في تحليل المعيار أيضا منها أنّ المعيار سابق لقواعد النحاة لأنه أمر معروف ولكنّه لا يُصرّح به أو لا يظهر لدى النظرة العجلى، ومع ذلك فهو يراعى عفوا وسليقة بعد أن يتلقى الانسان اللغة من أهلها كما يتكلّمونها. فالمعيار إذن اتفاق اجتماعي على خصائص مشتركه ضمنا لا صراحة. ومن ذلك أنّ المعيار يرتبط بالقيم الثقافية حين تروى الأعمال الأدبية كما قيلت فيطرد جيلا بعد جيل. فإذا مالوحظ منه شيء يتّصل بطريقة من طرق الحديث وسياقه سارع الناس إلى ضمّه إلى منظومة العادات المتوارثة والقيم المتأصلة فيقوى في النفوس مكانة ويشتد في الاستعمال محافظة.

ومن ذلك أيضا أنّ معايير النحاة التي استمدّت من الاستعمال المطّرد عموما قويت سلطتها حين داخلها المنطق الذي اشتجر تأثيره في معظم العلوم القديمة. والمنطق كما هو معروف يضع المعايير الدقيقة للخطأ والصواب. ويتصل هذا أيضا بالأخلاق وتقويمها ونحو ذلك. فالمعيار اللغوي إذن ليس من ابتكار النحاة وفقهاء اللغة، بل هو واحد من المعايير الاجتماعية والثقافية والمنطقية السائدة. ففي ضوء هذه الأمور يتضح أنّ المعيار ليس شرًا كلّه. ويكفي أن نذكّر بأنّ أهمّ الآثار الأدبية قد وصلت بعد أن حافظ المعيار على خصائصها اللغوية عامة. فلا ينبغي إذن أن تؤخذ الأمور على أنّ ما جاء به

اللسانيون من تفضيل الاستعمال أمر واجب القبول بإطلاق. فهل يتصور المرء مدى ما قد يحدث للّغة إذا أُخذ كلّ استعمال بعين الاعتبار وأُلغي المعيار موجِّها ومحافظا. لا شك إذن في أنّ صور اللغة الواحدة سوف تغدو متعدّدة زمانا ومكانا حتى نصل، إذا بقي قانون سيادة الاستعمال المطلق نافذا إلى لغيّات محدودة في المكان وقصيرة في الأجل.

وإنّ ما نراه ههنا هو أنّ التوازن بين المعيار والاستعمال هو الذي يحفظ اللغة إذ يمنع جمودها وتحجّرها حين لا يقيّدها بالمعيار نصّا، ويدفع عنها خطر التفرّع والبلبلة إذ يحرس الاستعمال بحدّ من المعيار الذي لا غنى عنه. ومن هذا التوازن تكون الحياة للّغة في المكان والزمان.

وفي مسألة تقسيم الظاهرة اللغوية نجد أنّ مصطلحات سوسير حول اللغة واللسان والكلام[١٠] قد التبست في أذهان بعض دارسينا حين ظنّوا أنّ الكلام (Parole) ينبغي أن ينطبق على العامية في ضوء الثنائية المعروفة عندنا بين الفصحى والعامية والتي لا شك في أنّها أوضح ممّا هي عليه في معظم اللغات لأسباب لا مجال للتعرّض لها في هذا الصدد.

وفي ضوء هذه الثنائية التي لا تعتد بها اللسانيات لأنها تتجه أساسا كما رأينا إلى الاستعمال وتهمل ما سواه نجد أنّ العربية الفصحى تمثّل العربية المعيارية، على حين أنّ الكلام هو الاستعمال الذي يمتح منها على اسلوب من الأساليب المتنوعة والمتجدّدة ضمن ما يُبقي على حياة اللغة في الزمن الراهن متصلا بما مضى من تاريخها. وهذا هو الشرط الذي ينبغي ألا نتساهل فيه حين يجري أى استمداد من المناهج الأجنبية أو تطبيق لها.

وعلى هذا ينبغي أن يكون «الكلام» في بحوثنا ملحقا بالفصحى لأنه كما رأينا القدر المستعمل من الفصحى في أسلوب من أساليبها المعروفة. فان كان الامر كما نصف خرجت العامية من ميدان التطبيق لأنها لا تمتّ إلى مستوى الفصحى معيارا وظهورها كلاما.

ويتصل بهذه المسألة ما اطّرد لدى كثير من الدارسين من أنّ اللسانيات

---

(١٠) انظر: سوسير، المحاضرات، ص ١٩ ـ ٢٦.

تستمدّ شرعيتها من دراسة اللهجات.[11] وهو أمر لا يستطيع أحد إنكاره وإن سوّغه بعضهم. فالدراسات الحديثة ولا سيّما تلك التي أنشأها الدارسون العرب الموفدون إلى الجامعات الأجنبية كان معظمها يتّجه إلى اللهجات لأنّها الميدان الـذي يمثّل الاستعمال الحيّ في زعم بعضهم. أما الفصحى فقد لاقت من هؤلاء وأولئك جحودا وهجوما لا هوادة فيه.

ولسنـا ههنـا بصدد تحليل الدوافع غير البريئة لهذه الوجهة فلهذا مكان آخر،[12] بل نريد توضيح بعض الأمور المنهجية التي تثيرها اللسانيات في سياق التـطبيق. فاللهجات عندنا ذات خطر كبير لأنها من عوامل التجزئة الثقافية والقومية، على حين أنّ الفصحى عامل توحيد لايدانيه عامل آخر. إضافة إلى أنّها الجذر الضارب في أعماق التاريخ الواعي لتراث الأمة. ومن هنا لا يصحّ في رأينا أن ننساق مع بعض الآراء التي تولي اللهجات المحكية كلّ اهتمام وإن كانت اللسانيات وراءها. لأن في ذلك من النتائج ما لا تؤمن معه العواقب المدمّرة.

فالعـربية تعـرف بأنها (L'ARABECLASSIQUE) . وتقـوم هذه الصفـة على ملاحظة ان العربية تحدّدها عناصر اساسية تمتدّ إلى أقدم النصوص التي وصلتنا من العصر الجـاهلي. ويفترض أنّ هذه العناصر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية مستمرة مع تغيّر ضمن حدود معيّنة. ومن هنا يكون اختلاف العربية عن معظم اللغات التي لا يفترض فيها ذلك الاستمرار الذي يقاوم التغيّر. بل لقد يسير التغيّر في هذه اللغات إلى آفاق غير محدودة ممّا قد يظهر لهجات مستقلة أو لغات متمايزة تتفرّع من هذه اللغة أو تلك.[13]

ولقـد قاد امتياز العربية بهذه الصفة أي كونها فصحى إلى مقارنات غير عادلة وظّفت غالبا لإيقاع الضيم على العربية وتراثها. لكنّ الناظر في المرحلة الأخـيرة للعـربية الفصحى، وهي المـرحلة التي تخصّ هذا العصر يرى أنّ

---

(١١) انظر: المسدّى، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص ١٦.

(١٢) انظر حول هذه الدوافع: زهر الدين، صالح، «اللغة العربية بين الأصالة والتشويه»، مجلة الوحدة، العدد ٣٣ ـ ٣٤، ١٩٨٧م، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(١٣) انظر: الداية، د. فايز، علم الدلالة العربي، ص ١٧٨.

الفصحى بُعثت بعثا حقيقيا منذ أوائل عصر النهضة العربية الحديثة وما تلاه. ويكفي المرء أن يذكر تلك الميادين التي دخلتها الفصحى وتلك الآثار الأدبية والعلمية والفكرية التي دوّنت بها في هذا العصر.

أما اللهجات العامية التي اتجه اليها الدارسون فلم تكن في ظنّي على الحالة التي عرفوها عن اللاتينية ولهجاتها لأسباب متعدّدة. لعل أهمّها أنّ العربية فصحى ولهجاتٍ هي لغة الناس من أهل البلاد التي سكنها العرب فليست إذن لغة فئة متسلطة جاءت من خارج الحدود. بل هي لغة مشتركة بين الناس من جميع الفئات الناطقة بها وان اختلف هذا المستوى عن ذاك. كما أنّ عناصر الفصحى الجارية عفوا في اللهجات عموما أبعدتها عن الاستقلال والانعزال النهائي. وتتمثل هذه العناصر في القرآن الكريم أساسا، ثم التعليم بالفصحى لغة الدين، ثم التراث الأدبي والفكري الذي مارس تأثيرا لغويا مهمّا. أضف إلى ذلك أنّ الحالة التي صودفت عليها اللهجات في أواخر العهد العثماني حالة خاصة كانت لها ظروفها، كانتشار الأمية وضعف العناية بالثقافة الأدبية وقلّة الاهتمام الرسمي بالعربية. ولذلك نرى أنّ حالة هذه اللهجات بعد اتخاذ الفصحى لغة رسمية وانتشار التعليم بها على نطاق واسع إضافة إلى دور الاعلام والصحافة، قد تطورت مترقية باتجاه الفصحى التي تخلّت هي أيضا عن القيود المصطنعة من مخلّفات البلاغة التقليدية في عصور التراجع الأدبي والجدب الابداعي. ونحن نرى أنّ العوامل التي أسهمت في تقريب الشقّة بين الفصحى واللهجات ما تزال تتفاعل بتقدّم الزمن. ومن المؤمل أن تكون الخطا القادمة في هذا السبيل سريعة ومؤثرة.

فليس يعنينا في هذا الصدد أن تكون معطيات لغتنا ودرسنا اللغوي متطابقة والمعطيات التي رأيناها في اللسانيات. وبناء على ما رأينا يسوغ رفضنا لاتهام العربية بالتخلف والعجز، وحذرنا من تطبيق ما جاءت به اللسانيات كلاّ، على أساس المبدأ المزعوم في أنّ المناهج تؤخذ كلاّ لا أجزاء، وأنّ المناهج المطّردة هناك ينبغي أن تطّرد هنا حتما. ثم إننا نرفض مزاعم «العلمية» التي يتمترس خلفها بعض المبشرين بالحداثة في هذا المجال وغيره. فإن صحّ أنّ العلم فيما زعموه وارد جاز لنا أن نقيسه بمعيار آخر، وهو النفع والضرر.

ونجد في مسألة المناهج أنّ اللسانيات تنحو نحواً وصفياً ينبذ كلّ موقف معياري، وقوام المنهج الوصفي تحديد مرحلة معينة لوصف ظاهرة من الظواهر بغضّ النظر عن السابق واللاحق، وتُتّخذ النواحي المشتركة في الدرس بعد الوصف والاستقراء قواعد هي جهة الاشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية. فالقاعدة في هذا المنهج ليست معياراً مفروضاً مسبقاً، بل استنتاج يخصّ حالات محددة، أما المادة التي يختارها الدارس فهي تُجمع دون اختيار تعبير ما أو البعد عن غيره لأفضلية معيّنة، بل تهتمّ بالاستعمال وما يتّصل به من جوانب،أيّا كان من حيث قربه من المستوى الرفيع من الكلام أو بعده عنه. (١٤)

ومن الملاحظ أنّ تركيز سوسير على هذا المنهج وهو ما دعاه بمصطلح (Syn-chronique) جعله المنهج السائد عند أكثر المشتغلين باللغة في معظم أنحاء العالم. (١٥) أما تطبيق هذا المنهج عندنا فقد أثار معركة بين هؤلاء اللغويين وأولئك. فالدارسون من الطائفة الأولى تشبثوا بالوصفية على أساس أنّها المنهج الوحيد الذي ينبغي أن يطبق على دراساتنا، لأنه المنهج السائد في اللسانيات. ولا يعني هؤلاء إن كان في هذا التطبيق أخطار تهدّد درسنا ولغتنا. بل لم يكتف بعض هؤلاء بما دعوا إليه من التطبيق الحرفي والقسري في الدراسات الحديثة للعربية، إنّما أخذوا يوجّهون النقد الشديد إلى مناهج اللغويين القدماء لأنهم لم يتبعوا القواعد الوصفية التي ظهرت في هذا العصر. فالوصفيون إضافة إلى اندفاعهم في التعميم وقياس اللغات جميعا بمقياس واحد، واجهوا بعنف كلّ الضوابط التي تشكّلت للمحافظة على العربية الفصحى.

والحق أنّ الأمر لا يتصل بالمنهج الوصفي نفسه بقدر ما يتصل بالداعين إلى تطبيقه. فلا بأس في تطبيق هذا المنهج إن بقينا ضمن سياج معياري واسع. وهذا السياج هو الذي يضمن استمرار العربية الفصحى لغة للتراث والحضارة والحياة المتجدّدة.

أما الدارسون من الطائفة الأخرى فقد رفضوا غالبا كلّ التقنيات الحديثة

---

(١٤) انظر: حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٨وانظر حجازي، علم اللغة العربية، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٥) انظر: حجازي، علم اللغة العربية، ص ٣٨.

وأساؤوا الظنّ بها لِما وَقَر في النفوس من تفوّق العرب في درسهم اللغوي، ولِما عرف عن مصدّري المناهج الحديثة من غايات خفيّة قد يكون فيها السمّ ملتبسا بالدسم. وعلى كلّ فإنّ الموقف الصحيح لا بدّ من أن يتجاوز هذا الحذر من موقع البصر والتبصر، كما يتجاوز ما أثير حول ضرورة إخضاع اللغة لهذا المنهج قسرا. فالأجدى إذن هو أن نفتح عيوننا على الوافد الجديد دون عقد نقص أو نوازع استعلاء لنرى رؤية الذين يملكون ما يميزون به بين ما هو مقبول وما هو مردود، وبين ما هو قابل للتطبيق وما هو غير قابل لذلك.

وهناك أخيرا مسألة ألحّ عليها بعض الدارسين المحدثين.[١٦] وهي تتصل بموقع تراثنا اللغوي من اللسانيات الحديثة. فالتراث العربي في هذا الصدد واسع وعميق، ولذلك وجب أن نعنى بكشفه للدارسين جميعا كشفا علميا يضيف إلى الفكر الإنساني عطاء وافرا. فهذا التراث جزء من التراث الانساني الذي هو ملك مشاع لرواد المعرفة. وبهذا التراث الذي نقرؤه قراءة معاصرة واعية نتلمّس أولى الخطوات في سبيل الإسهام في تقدّم اللسانيات التي نرجو ألا تبقى أجنبية دوما.

---

(١٦) انظر: المسدى، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص ١٧٣ ـ ١٧٦.

٢ ـ الدلالة وجوانب اللغة :

لقد شغل البحث في أصل اللغة ودلالة ألفاظها جانبا واسعا من النشاط اللغوي على امتداد عصور متتالية. وتشير الدراسات الحديثة إلى اهتمام القدماء بهذا البحث الذي كان مدار جدل ونقاش، فالهنود والإغريق والعرب تناولوا جوانب من هذا البحث الذي تركّز حول نظريتين، ترى الاولى أنّ أصل اللغة وحي إلهي، على حين تذهب الثانية إلى أنّ اللغة تواضع واصطلاح إنساني. وعلى الرغم من أنّ علماء اللغة المحدثين أخرجوا البحث في أصل اللغة ونشأتها الأولى من مباحث علم اللغة أو اللسانيات، [١٧] فإنّ النظر في كيفية دلالة الألفاظ على معانيها، ونوع العلاقة بين اللفظ ومدلوله يبقى ذا فائدة ولا سيّما إذا اتخذ سبيلا إلى التطبيق.

ويقف مونان (Mounin) عند هذه المسألة في معرض تقويم المسائل اللغوية النظرية لدى الإغريق، ويميّز بين وجهتي نظر متباينتين، يعبّر عن الأولى منهما أفلاطون في حواره كراتيل أو قراطليس (Cratyle) إذ يرى أنّ للألفاظ معنى لازما يتّصل بطبيعتها الذاتية، فالكلمات تتطابق ومسمّياتها أي الأشياء التي تدل عليها. [١٨] ويعبر عن الوجهة الثانية أرسطو الذي يذهب إلى أنّ للألفاظ معنى اصطلاحيا ناجما عن اتفاق أو تراض بين البشر [١٩].

ويرصد مونان آراء أخرى كثيرة عبر تاريخ اللغة لدى الشعوب القديمة. ويبدو من خلال تلك الآراء ميل إلى الاعتقاد بأنّ مصدر اللغة وحي إلهي أو عطاء أسطوري. غير أنّ هذا لا يعني أنّ النظر في دلالة الألفاظ على المعاني قد توقّف عند حدود معيّنة يفرضها ذلك الاعتقاد، بل نجد على العكس من ذلك نظرات موضوعية يقرب بعضها من المفاهيم الحديثة. ومع أنّ تتبّع هذه النظرات وما يماثلها في تاريخ علم اللغة لا يخلو من فائدة، فهي لا تشكّل مطلقا فرضيّات

---

(١٧) انظر: مونان، جورج، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة د. بدر الدين القاسم، ص ١٦.

(١٨) انظر: المصدر السابق، ص ٩١، وغازي، د. يوسف، مدخل إلى الألسنية، ص ٨٠.

(١٩) انظر: مونان، تاريخ علم اللغة، ص ٩١، وانظر رأيا مماثلا للهنود في مونان أيضا، ص ٦٩.

أساسيّة للبحث المنظّم.[٢٠].

ويجد الدارس في التراث اللغوي العربي غنى وتشعّبا على الرغم مما داخله من تأثيرات المنطق والفلسفة وعلم الكلام. وما يهمّنا هنا هو ما يتّصل بالجانب الدلالي ولا سيّما مسألة البحث في دلالة الألفاظ ومجال تطوّرها في ضوء ما انتهى اليه اللغويون القدامى من نظرات.

ويلخّص السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه «المزهر» أهم الآراء التي تدوولت في هذه المسألة، ويقول: «الألفاظ إما أن تدل على المعاني بذواتها، أو بوضع الله إياها، أو بوضع الناس؛ أو بكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس. والأول مذهب عبّاد بن سليمان والثاني مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وابن فورك. والثالث مذهب أبي هاشم، وأما الرابع: فإما أن يكون الابتداء من الناس والتتمة من الله، وهو مذهب قوم. أو الابتداء من الله والتتمة من الناس، وهو مذهب الاستاذ أبي إسحق الإسفرايني. والمحققون متوقفون في الكل، إلا في مذهب عبّاد. ودليل فساده أنّ اللفظ لو دلّ بالذات لفهم كلّ واحد منهم كلّ اللغات...[٢١]

والحقّ أنّ البيئة التي أنضجت هذا الدرس هي بيئة المعتزلة الذين أهّلتهم ثقافتهم العقلية لبحث القضايا الدينية واللغوية بحثا عميقا. وقد انتهى المعتزلة في هذا المجال إلى عدّ المواضعة اصطلاحا قام به البشر ابتداء. ومن المفيد الإشاره إلى بعض الآراء التي عبّرت عن هذه الوجهة لدى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) والقاضي عبد الجبار الأسد آبادي (ت ٤١٥هـ)، والامام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ). فاللغوي العبقري ابن جني يميل إلى أنّ اللغة تواضع واصطلاح بين البشر وليست وحيا وتوقيفا. غير أنه حين يتعمق أسرار اللغة العربية يجد في نفسه ما يملك عليه جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر، فيقوى في نفسه اعتقاد كونها توقيفا من الله وأنّها وحي[٢٢]. أما القاضي عبد الجبار فيحلّل علاقة الاسم بالمسمّى على نحو دقيق، ويرى أن حقيقة

---

(٢٠) انظر: مونان، ص ٧٠، وانظر: إسلام، د. عزمي، مفهوم المعنى، ص ٢٨ ـ ٤٠.

(٢١) السيوطي، المزهر، ١/١٦، وانظر المسألة بتمامها، ١/٨ ـ ٣٠.

(٢٢) انظر: ابن جني، الخصائص، ١/٤٧.

الحروف لا تتعلق بالمسمّى لشيء يرجع إليه كتعلّق العلم والقدرة بما يتعلّقان به، فلا بدّ من أمر آخر يوجب تعلّقه بالمسمّى، وليس هناك ما يوجب ذلك فيه سوى القصد والإرادة.[٢٣] ويثبت الإمام عبد القاهر في هذا المجال قانونا لغويا انتظرت الدراسات ما يقارب عشرة قرون ليصاغ على يد اللغوي سوسير في مطلع القرن العشرين، وهو اعتباطية الألفاظ وقيمتها العرفية الاجتماعية. لأنّ أشكال الكلمات لدى عبد القاهر ـ ليست بدالة على شيء ولا ترتبط في هيئتها وأصواتها بمدلولاتها وإنما يتمّ الربط بين هذه الأشكال اللغوية وما تدلّ عليه بالتفاهم الاجتماعي[٢٤] ويعبّر الجرجاني عن هذا بقوله: . . . وذلك ان نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط. وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تحرّاه. فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال «ربض» مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد.»[٢٥]

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى واحد من أهمّ القائلين بالتوقيف، هو ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، إذ من الأهمية بمكان التوقّف عند حجج ابن فارس التي استمدّها من تاريخ اللغة، فهو، إضافة إلى احتجاجه بالآية القرآنية «وعلّم آدم الأسماء كلّها»[٢٦]، يسوق أدلة لها خطرها ولا سيّما حين تؤخذ قضية التطوّر اللغوي في الاعتبار. ففي حديثه عن التوقيف يذهب إلى أنّ اللغة لم تأت جملة واحدة وفي زمان واحد، بل وقّف الله تعالى آدم ثمّ الأنبياء من بعده ما شاء أن يعلّمهم، حتى انتهى الأمر إلى الرسول محمّد صلّى الله عليه وسلم فآتاه الله من ذلك ما لم يؤته أحدا قبله. ثم قرّ الأمر ـ كما يقول ابن فارس ـ قراره، فلا نعلم لغة من بعده حدثت. فإن تعمل اليوم لذلك متعمّل وجد من نقّاد العلم

---

(٢٣) انظر: المسدي، د. عبدالسلام، «اللسانيات العربية والاصطلاح اللغوي، مجلة الحياة الثقافية، تونس، العدد ١٦/١٧، ١٩٨١م، ص ١٤، وانظر له أيضا: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ١٠٧ وما يليها. .

(٢٤) انظر: الجرجاني، دلائل الاعجاز، تحقيق د. رضوان الداية ود. فايز الداية، ص ١٢ (من المقدمة). .

(٢٥) الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص ٤٢.

(٢٦) البقرة، آية ٣١.

من ينفيه ويردّه. ويضيف إلى ذلك أمرين آخرين هما: أنه لم يبلغه أنّ قوما من العرب في زمان قريب من زمانه أجمعوا على تسمية شيء مصطلحين عليه، ليكون الاستدلال بذلك على اصطلاح سابق. وأن ما روى عن الصحابة ـ وهم البلغاء والفصحاء ـ لا يشير إلى أنهم اصطلحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدّمهم[٢٧] وفي «المزهر» آراء أخرى لأهل الأصول وبعض اللغويين تدلّ على غلوّ بعيد في النظر إلى اللغة مفردات وتراكيب على أنّها متوقفة على ما نقل عن العرب لأن العرب حجرت في التراكيب كما حجرت في المفردات[٢٨] ومن الملاحظ ـ ههنا ـ أنّ معظم أهل التوقيف ذهبوا إلى الرجم بالغيب، إذ مضوا في التاريخ صعدا الى نوح وآدم، بل إلى مخلوقات سبقت آدم وذريته. ويحار الدارس في الجمّ الغفير من الأخبار والأحاديث التي ساقها هؤلاء لإثبات آرائهم التي اتسمت بالجزم المستمدّ من حرمة الشواهد الدينية[٢٩].

ولعلّ من المفيد أن نستذكر ما كنّا وقفنا عنده في درس المعيارية من أثر الدين في تشكيل معيار الخطأ والصواب، وما اتصل بذلك من النظر إلى اللحن على أنه ضلال يستحقّ مرتكبه التضييق في الرزق والاستغفار ممّا وقع فيه. ونضيف هنا أنّ النظرة التوقيفية أسهمت أيضا في تشكيل المعيارية وحجر التطوّر اللغوي أيّا كان مجاله. وفي الآراء التي نقلنا بعضها عن أصحاب التوقيف ما يدلّ على ذلك دلالة واضحة.

ولا شك في أنّ هذه القضية دقيقة وذات اتجاهات متشعّبة، ولذلك يبدو من غير المفيد جمع الموروث اللغوي حول جوانب القضية، أو نقده، لأن البحث لا يتّسع له وهو متّجه إلى التطبيق أصلا. أما الجانب الذي نسعى إلى تنويره فهو جوانب الدلالة بين اللفظ والمعنى، أو ما يعرف في اللسانيات الحديثة بالرمز اللغوي (Signe)، وحدّاه الأساسيان: الدال (Signifiant) والمدلول (Signifié)

ويرجع الفضل في صياغة نظرية الرمز اللغوي ودلالته إلى اللغوي سوسير

---

(٢٧) انظر: ابن فارس، الصاحبي، ص ٣٣ ـ ٣٤، والسيوطي، المزهر، ١/٨ ـ ١٠.

(٢٨) انظر: السيوطي، المزهر، ١/ ٤٠ وانظر أيضا إشارة أخرى، ١/ ٤٢٩.

(٢٩) انظر المصدر السابق، ١/ ٢٥ ـ ٣٠، وانظر: دمشقية، د. عفيف، اللغة وباب الاجتهاد، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٣٠/٣١، ١٩٨٤، ص ٢٩ ـ ٣٦.

الذي أثّرت نظراته في تطوّر الدرس اللغوي الحديث. وقد ذهب سوسير إلى اعتباطية الدلالة، أي أنّ العلاقة بين الدال والمدلول غير معلّلة، بل هي كيفية اعتباطية (L'arbitraire du signe) [٣٠]. ويفسر اللغوي بنفينست (E. Benvenist) هذه العلاقة مستدركا على سوسير ما يتصل بمجال الاعتباطية. فهو يرى في هذا الصدد أنّ الدال والمدلول يتصفان بصلة الإلزام، فلا يقع بينهما الاعتباط، بل بين الرمز اللغوي «دال ومدلول» وما يشير إليه من أشياء وأفكار. ومن الواضح أنّ هذا التحليل يستند إلى أنّ بناء المعنى قائم على علاقة مثلثة بين: الدال، والمدلول، والمرجع (Referent) [٣١].

وبإمكان الدارس أن يستنتج من كلام بنفينست وجود ثنائيتين، الأولى بين الرمز بحدّيه: الدال والمدلول من جهة، والمرجع أي الواقع غير اللغوي من جهة أخرى. ويبدو أنّ الدارسين يتفقون على أنّ العلاقة ههنا اعتباطية إذ ليس هناك ما يعلّل ربط كلمة «فرس» بالحيوان الذي تشير إليه، وقد كان من الممكن أن يدعى باسم آخر، وممّا يدلّ على هذه الاعتباطية دلالة واضحة اختلاف الرموز الدالة على أشياء واحدة باختلاف اللغات في المواضعة. والثانية بين الدال والمدلول وهما حدّا الرمز اللغوي. فالدال هو الصورة الصوتية، والمدلول هو الصورة المفهومة. «ولا شك في أنّ طبيعة هذه الثنائية هي الأكثر تعقيدا، إذ إنّها شكّلت مادة لتأويلات عديدة لم يكن تفسير سوسور الغامض بعيدا عنها. فبعضهم اعتبر أنّ الاعتباطية التي تحكم علاقة العلامة ـ الرمز ـ بالمرجع لا يمكن نقلها إلى ثنائية الدال/ المدلول ذات العلاقة المعلّلة.» [٣٢]

ومهما يكن من أمر فإننا نجتهد لبيان مجال الاعتباطية في الدلالة اللغوية.

---

(٣٠) انظر: سوسّر، محاضرات في الألسنية العامة، ص ٨٩ ـ ٩٢، وايلوار، مدخل إلى اللسانيات، ترجمة د. بدر الدين القاسم، ص ٥٧ ـ ٦٠، ومونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ٥٠ ـ ٥١، وعمر، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٣١) انظر: مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ٥٤ ـ ٥٥، وايلوار، مدخل إلى اللسانيات، ص ٥٩ ـ ٦٠، وشريم، د. جوزيف، «التعيين والتضمين في علم الدلالة» مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ١٨/١٩، ١٩٨٢، ص ٧٨.

(٣٢) دورليان، جورج، «بحثا عن وجهي سوسور» الفكر العربي المعاصر، العدد ٣٠/٣١، ١٩٨٤، ص ١٢٤.

فالدلالة ترتكز أساسا إلى الاعتباط الذي يكوّن الربط الدلالي ابتداء. غير أن الدال حين يتداول وهو مرتبط بالمدلول الذي تواضع عليه الناس، يغدو على لسان المتكلم وفي أذن السامع قائما مقام المسمّى المدلول عليه في الذهن، وفي عالم الوجود الفعلي، ويرتفع بذلك حاجز الاعتباط.[٣٣] ومن المؤكد أنّ الدال لا يدل على مدلوله لأمر راجع إليه في ذاته، أو لعلاقة طبيعية تربط أحدهما بالآخر، بل يكون مفيدا بالمواضعة (Convention) التي تمثّل عقدا (Contrat) بين أفراد الجماعة اللغوية، وهو عقد اجتماعي يقصد به التواضع الضمني على أنماط اللغة في دلالات الألفاظ، وما يتركب منها من أنظمة.[٣٤] ويقوم هذا العقد على القصد الذي يمثّل مظهر الإرادة الواعية في ربط الدوال بمدلولاتها في اللغة. كذلك يكون للزمن تأثير حاسم في الاطراد والتواتر اللذين يعملان على استقرار الاقتران الدلالي. ويبدو أنّ النظر إلى عامل الزمن الذي يؤدي إلى ذلك الارتباط بين الدال والمدلول يوهم بوجود صلة واجبة أو ملزمة بين ذينك الحدّين.

وإنّ النظر في طبيعة المواضعة التي وصفناها يسمح لنا أن نجيز تطوّر الدلالة لتغيّر المواضعة وفق ما تمليه الظروف المستجدّة في حياة الجماعة اللغوية.

فالتواضع الاجتماعي عرضه للتغيير لأن حاجات المجتمع وظروفه متجدّدة، ولذلك تبدو حاجة ما بعد فترة من الزمن، غائبة عن المجالات الحيوية للمجتمع، على حين تظهر حاجات أخرى لم يكن للمجتمع عهد بها من قبل. ومن الملاحظ أنّ التغير الاجتماعي يؤدي عادة إلى خلخلة استقرار المخزون اللغوي المتواضع عليه ويؤول بعدئذ إلى تطلّع إلى الوفاء بمطالب التعبير اللغوي الجديد.

إنّ موضوع الدلالة لا يقتصر على المسائل التي تتصل بدلالة الألفاظ، بل يشمل كلّ ما يمتّ إلى «المعنى» بصلة في جميع جوانب اللغة: الصوتيه والصرفية والنحوية والمعجمية. فعلم الدلالة ـ كما يرى كثير من الدارسين ـ مسؤول عن دراسة الدلالة في مستويات التحليل اللغوي كافة. ولا بدّ من الاشارة ههنا إلى

---

(٣٣) انظر: المسدى، د. عبدالسلام «اللسانيات والاصطلاح»، ص١٢ ـ ١٣.

(٣٤) انظر: شاهين، د. عبدالصبور، في علم اللغة العام، ص ٤٤.

أنّ استخدام مصطلحي : معنى ودلالة لا يشير إلى فروق واضحة بينها [٣٥] وعلى الرغم من ذلك فإنّ استخدام مصطلح دلالة للتعبير عن مجموع الوظائف المعنوية في سياق معينّ هو ما نفضله .

ويلاحظ أحد الدارسين في هذا المجال أنّ مصطلح «معنى» أعمّ وأشمل من مصطلح «دلالة» لأنّ هذا المصطلح يختصّ بالألفاظ وحدها، على حين أنّ «المعنى» يمكن أن يكون للّفظ كما يمكن للعبارة أو للجملة ولا يكون مقصورا بالضرورة على الألفاظ وحدها . [٣٦] وممن يذهب هذا المذهب في توسيع مصطلح «معنى» تمّام حسّان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» وهو يقول في هذا الصدد: «إنّ المعنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي هو معنى وظيفي، أي أنّ ما يسمّى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي، ثم يأتي معنى الكلمة المفردة «المعنى المعجمي» وما يكون بمجموع هذين المعنيين مضافا اليهما القرينة الاجتماعية الكبرى التي نرتضي لها اصطلاح البلاغيين «المقام» (Context of situation) وكل ذلك يصنع «المعنى الدلالي» [٣٧] ومن الملاحظ أنّ تمّام حسّان يجعل «المعنى الدلالي» محصلة للمعنى المقالي: الصوتي والصرفي والنحوي، والمعنى المعجمي، والسياق اللغوي، والمقام الذي يشمل القرائن الحالية أي ظروف أداء المقال .

ونجد بالمقابل دارسا آخر هو إبراهيم أنيس يذهب إلى اعتماد مصطلح «دلالة» للتعبير عن معاني الجوانب اللغوية: الصوتية والصرفية، والنحوية والمعجمية[٣٨] ومهما يكن من أمر فإننا لا نجد بأسا في استعمال كلا المصطلحين: معنى ودلالة للتعبير عن الوظائف اللغوية كافة، مع تأكيد ما ذهبنا إليه من تفصيل مصطلح «دلالة» لوصف مجموع ما تؤديه جوانب اللغة من وظائف في سياق الكلام .

---

(٣٥) انظر: إسلام، د. عزمي، مفهوم المعنى، ص ٢٥ .

(٣٦) انظر: المصدر السابق، الموضع نفسه .

(٣٧) حسان، د. تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٢، وانظر: ص ٣٣٩، وقارن بأولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ٦٦ ـ ٦٧، وحجازي، د. محمود فهمي، المعجمات الحديثة، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٣٨) انظر: أنيس، د. إبراهيم، دلالة الألفاظ، ص ٤٦ ـ ٥١ .

والخلاصة التي نسعى إلى الانتهاء إليها وتبنّيها هي أنّ دلالة الحدث اللغوي الكاملة لا يمكن أن تقتصر على المعاني المعجمية أو أي جانب آخر من جوانب اللغة منفردا عن سائر الجوانب، لأنّ من القصور أن نعدّ هذه الجوانب وحدات مستقلة يقوم كلّ منها بذاته.

فالجانب الصوتي يضمّ معاني تستفاد من «النبر» و «النغمة» الصوتية التي تؤدي إلى تبدلات دلالية قد تنقل الكلمة المنطوقة من المدح إلى الذّم أو من الجدّ إلى الهزل... كذلك تظهر ههنا معان تستمدّ من الأصوات اللغوية نفسها. وقد أولع ابن جني بهذا النوع من الدلالة حتى قال بأن أصل اللغة جاء من محاكاة أصوات الطبيعة. (٣٩) وقد قاد إعجاب ابن جني بملاحظات أبداها الخليل وسيبويه من هذا القبيل إلى بسط الموضوع والتوسّع فيه إلى مدى بعيد. فهو ينسب إلى الاصوات المفردة معاني خاصة فالخضم لأكل الرطب، والقضم للصلب مثلا، والشين في شدّ الحبل تشبّه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد... والحق أنّ معظم الدارسين المحدثين ينكرون هذه المناسبة لأنّ الأصوات لا تستقل بدلالة خاصة من حيث هي أصوات مفردة. (٤٠) وما هذه المعاني التي استقراها ابن جني إلا ظلال معان مكتسبة ولا صلة لها بأيّ مناسبة بين الصوت والمعنى.

والجانب الصرفي من أوضح جوانب الدلالة المستفادة من الصيغ والأبنية. ومن الملاحظ أنّ جهود القدماء كانت في هذا المجال موفّقة. وأوضح الأدلة على ذلك ما بحثوه في معاني صيغ الزوائد وحروف الزيادة وعلاقتها بالأبنية وصيغ المبالغة والأسماء المشتقة وأبنية التصغير والتأنيث وغير ذلك. وسوف تكون لنا وقفة متأنية عند هذا الجانب لتحليل كثير من أمثلة اللحن المتصلة بالدلالة الصرفية والاشتقاق، وما يتصل بالثروة اللفظية من مشكلات دلالية.

أما الجانب النحوي فيتصل بالسياق النظمي (Syntagmatique) الذي يدخل

---

(٣٩) انظر: ابن جني، الخصائص، ١/٤٦ ـ ٤٧.

(٤٠) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢/١٥٧، ١٦٣، من باب «اساس الألفاظ أشباه المعاني»، وانظر رأي د. صبحي الصالح المؤيد لابن جني في: دراسات في فقه اللغة، ص ١٥١، وانظر أيضا مناقشة د. عبده الراجحي له في: فقه اللغة في الكتب العربية، ص ٦٨ ـ ٦٩.

فيه كلّ ما يربط كلمتين أو أكثر في سياق لغوي، إضافة إلى أنماط الجمل المعروفة، والأدوات ذوات المواقع الدالة على معان نحوية. ومن الملاحظ أنّ بعض الدارسين المحدثين يبالغون في تأكيد هذه الدلالة، إذ يرون أنها هي التي تعطي الكلمة دلالتها وليس المعجم.(٤١)

والجانب المعجمي أقرب الجوانب جميعا إلى الدلالة الاجتماعية، لأن المفردات ودلالاتها لا تدوّن في المعجم إلا بعد اتفاق اجتماعي يقوم على المواضعة والعرف. وتمثّل هذه الدلالة نقطة البدء للدلالات الأخرى التي تضيف إليها ما تكتسبه من معان تتصل بالاستعمال، إضافة إلى معاني الصيغ والمواقع السياقية. ومن الجدير بالذكر أنّ الكلمة ـ كما ترى هذه المناهج ـ لا معنى لها ولا قيمة إذا أُخذت منعزلة عن السياق اللغوي والمقام الاجتماعي. والحق أنّ النظر إلى هذا الأمر ينبغي أن يكون متوازنا لأنّ المعنى المعجمي ـ على الرغم من تعدّده أو عمومه ـ يمثل النويّات المعنوية التي تدخل في بناء كلّ جانب من جوانب الدلالة.

---

(٤١) انظر عرضا لآراء يوجين نيدا (Nida) حول المعنى النحوي في: الداية، د. فايز، علم الدلالة العربي، ص ٢٠٠.

٣ ـ فكرة التطوّر ودلالات المصطلح :

ارتبطت مسألة البحث عن قوانين لعلم اللغة في البحوث الغربية بفكرة التطوّر بوصفها مبدأ أساسيًا من مبادىء العلم والثقافة. وعلى الرغم من أنّ فكرة التطوّر ظهرت في بيئة المفكرين في عصر التنوير،(٤٢) فهي لم تلق الاهتمام الواسع في الدراسات الانسانية إلا بعد أن نفذت إلى العلوم الطبيعية، ولا سيما حين ارتبطت بكتاب داروين (Darwin)، ت ١٨٨٨ المعروف «بأصل الأنواع». ويلاحظ هولتكرانس (Hultkrantz) أنّ مفهوم التطوّر غدا من خلال مؤلف داروين سمة لجميع البحوث الفكرية، مع ملاحظة المبالغة الكبيرة لدى بعض الباحثين حين يتحدثون عن أهمية هذا الكتاب بالنسبة لنموّ نظرية التطوّر وسيادتها.(٤٣)

وعلى هذا النحو من المبالغة طبّق كثير من الدارسين نظرية داروين على اللغة، وزعموا بأنّ الأنواع في الطبيعة واللغات في التاريخ تتغيّر تبعا لنواميس متشابهة؛فالعاملان الجوهريان في اللغات هما كما في الأنواع: التغيّر والانتخاب الطبيعي.(٤٤) وقد قادت المبالغة الكثيرين إلى الزعم بأنّ اللغة كائن حي له طبيعته الذاتية، وأنّ تطوّر اللغة محكوم بقوانين ثابته كالقوانين التي تحكم مظاهره التطوّر الأخرى في الطبيعة»(٤٥).

ويبدو أنّ هذا التعسّف ولّد معارضة شديدة دعت إلى التهوين من أثر داروين وعلوم الطبيعة في سيطرة الأفكار التطوّرية لأنّ «فكرة التطور الثقافي لم تكن مجرّد تقليد تافه أو نقل للفكرة من التطور البيولوجي، فقد كانت العلوم كلّها تتحرك نحو هذه الفكرة، لأن المبدأ كامن في طبيعة الحقائق.(٤٦)».

---

(٤٢) انظر: هولتكرانس، إيكة، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، ص ١٠٣.

(٤٣) المصدر السابق، ص ١٠٣ ـ ١٠٤، وانظر: ميتشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٤٤) انظر: أيوب، د. عبدالرحمن، اللغة والتطور، ص ٣٧ ـ ٣٩. وتجدر الاشارة إلى تطبيق هذه النظرية على الأجناس الأدبية لدى برونتيير (Brunetière) وغيره من الباحثين.

(٤٥) انظر: المصدر السابق، ص ٥٧ ـ ٥٨ وظاظا، د. حسن، اللسان والإنسان، ص ١٢٥.

(٤٦) هولتكرانس، قاموس الاثنولوجيا، ص ١٠٤.

كذلك ظهرت فكرة ترى أنّ نظرية التطوّر البيولوجي لا يمكن ان تنطبق على الوقائع الثقافية، بل إن عددا من الباحثين رفض التسليم بوجود أيّ مشابهة بين التطوّر البيولوجي والتطوّر الثقافي بما فيه اللغة والمجتمع.(٤٧)

ولم يكن ما أتى به المحدثون من علماء القواعد (Neo-grammairiens) من جبرية الظواهر اللغوية، وسلب الأفراد كلّ قدرة على التأثير في قوانين اللغة وتطوّرها مسلّما به، إذ لقي مذهبهم هذا مقاومة كبيرة تمثلت في آراء متعدّدة لمجموعة من الباحثين.

والحقيقة أنّ العوامل التي تؤثر في اللغة وتؤدي إلى تغيّرها يرجع أهمّها إلى الظواهر الاجتماعية التي تضمّ ثقافة المجتمع وسلوكه وطرائق حياته وما الى ذلك. وإنّنا ـ مع قرارنا بدور العوامل النفسية في تطوّر اللغة ـ نؤكّد دور المجتمع في تطوّر اللغة بوصفه العامل الأساسي الذي ينبغي أن يتجه إليه النظر. وقد تضافرت في هذا المجال جهود أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية (Ecoles Sociologique Francais) التي أنشأها دوركايم (Durkheim)، ت١٩١٧م لبيان العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، وأثر المجتمع وحضارته ونظمه وتاريخه في مختلف الظواهر اللغوية.(٤٨) ومن الملاحظ أنّ أعلام هذا الاتجاه شنّوا هجوما شديدا على الطبيعيين ومصطلحاتهم الدخيلة على البحث اللغوي، كالحياة والموت والوراثه والنشوء والارتقاء.(٤٩)

ومن المعروف أنّ رفض سوسير اتخاذ معايير من خارج اللغة، انتهى به إلى فكرة استقلال اللغة بوصفها منظومة لا تعترف إلا بترتيبها الخاص، وبقوانينها الداخلية، ولذلك يؤكد بأنه «يجب أن يكون الانطلاق من اللغة ذاتها واتخاذها معيارا للظواهر اللغوية الأخرى كافة.(٥٠)

واستنادا إلى هذا التوجّه نرى أنّ مشكلة التطوّر اللغوي يجب أن تدرس ضمن أنظمة اللغة من خلال اتصالها بالإطارين الزماني والمكاني، وليس من

---

(٤٧) انظر: باى، لغات البشر، ص ٤٠ ـ ٤١، وواي د. علي عبدالواحد، علم اللغة، ص ٥٧.

(٤٨) انظر: واي، علم اللغة، ص ٦٥ ـ ٦٧، وميتشيل، معجم علم الاجتماع، ص ٧٨ ـ ٨٠.

(٤٩) انظر: فندريس، اللغة، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص ٢٤٧.

(٥٠) سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص ٤، ٣٧.

الضروري القصد إلى استخلاص قوانين تحاكى في اطرادها ودقتها القوانين العلمية.

وبالنظر إلى أنّ فكرة التطوّر نقطة ارتكاز تقوم عليها الدراسه في مختلف فروع العلم، يمكننا أن نفترض أنّ اللغة في تطوّر مستمر يتنازعها فيه عاملان متناقضان تجاهد اللغة في الاحتفاظ بتوازنها بينهما، وهذان العاملان أو القوتان - كما يرى دارمستيتر (A. darmesteter) [٥١] - هما: أ - المحافظة، وهي نزعة طبيعية عند المتحدثين باللغة تسعى إلى الإبقاء عليها كما عرفوها في جميع أنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية لكي لا تتغيّر ولا تختلف. ب - التغيّر، وهو قوّة تعمل على دفع اللغة نحو التطوّر في جميع أنظمتها. وبين هاتين القوتين المتضادتين تقع اللغة في صراع دائم وأبدي، فإذا ما تمسكت بالقديم المحافظ وحده جمدت وتخلفت، وإذا ما فتحت صدرها للتطوّر من غير حدود ضاعت شخصيتها القائمة على الانتظام، وتعرضت للتشعب والاندثار. [٥٢]

وليس من شكّ في أنّ الحالة السليمة للّغة لا بدّ من أن تخضع للتوازن بين هاتين القوتين كي تصل إلى نوع من التطوّر الهادىء الذي يرتبط بالقديم وتراثه، ولا يرفض الجديد ومتطلباته.

ويقود الحديث عن فكرة التطوّر إلى حديث عن دلالات مصطلح «تطوّر» وتعدّد استعماله. فكلمة «التطوّر» اشتقت في هذا العصر من كلمة «طور» على وزن التفعّل، وهي كلمة احتيج إليها للتعبير عن معنى جديد غير التبدّل والتغيّر، وهو الانتقال من طور إلى طور. [٥٣] ويدلّ التطوّر غالبا على تغيّر تدريجي يؤدي إلى تحوّلات متلاحقة. [٥٤] وعلى الرغم من ذلك يُلاحظ أنّ استعمال مصطلح التطوّر توسّع بحيث أصبح مرادفا لمصطلح التغيّر (change)

---

(٥١) انظر هذا الرأي المنقول من كتابه «حياة الكلمات» (La vie des mots) في: ظاظا، د. حسن، اللسان والإنسان، ص ٩٨.

(٥٢) انظر: ظاظا، المصدر السابق، ص ٩٨، وبشر، د. كمال، دراسات في علم اللغة، ١٢٨/٢، وخليل، د. حلمي، المولّد، ص ١٩.

(٥٣) انظر: المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٣١ - ٣٦، ص ٣٢٥.

(٥٤) انظر: المعجم الوسيط، ٥٦٩/٢ - ٥٧٠، والمصطلحات العلمية والفنية لخياط ومرعشلي، ١٣٣/٢، ومعجم علم الاجتماع لميتشيل، ص ١٩٧.

الذي يشير إلى حدوث تغيّرات أو ظواهر جديدة لا تعني بالضرورة أنّها تسير على نسق منتظم أو تتحوّل من طور إلى طور.

وهنـاك من الدارسين من يرى ان التغيّر (change) أبسط معنى من معاني التطور، لأنّ التغيّر بمعناه العام ليس هو المقصود بالتطور (Evelution) إذ إنّ هذا الأخـير يعني تغيّرا يتخذ نسقا منتظما يمكن أن نتبع مراحله، وخصائص كل مرحلة.[٥٥] ومن الملاحظ أنّ معظم الدراسات الأجنبية تميل إلى هذا المصطلح أي التغيّر، على حين أنّها تفضّل الابتعاد عن المصطلحات التي تدلّ على معنى التقويم، كما في مصطلحيْ التطوّر المعروفينْ (Evoulution) و (Developrment) [٥٦] وكل ما يعنيه أصحاب هذا الاتجاه هو أنّ هناك شيئا ما حدث للّغة، أو أنّ هناك تغيّرات، أو ظواهر جديدة لحقت بها في فترة زمنية، وعلى هذا المستوى أو ذاك من مستويات البحث اللغوي[٥٧]. ويبدو أنّ إطلاق هذا المصطلح (change) يشير إلى التغيّر الذي لا يكون مقصودا من الفرد أو الجماعة، ولذلك يحدث هذا التغيير من غير أن يتولّد لدى الناطقين باللغة إحساس بأن اللغة التي يستعملونها لا تبقى كما هي[٥٨].

واستنادا إلى هذا الفهم للتغيّر اللغوي يرى أندريه مارتينيه (Martinet) أنّ عالم اللغة يهتم بتسجيل التغيّر على أنّه وقائع تسجّل وتشرح ضمن إطار العادات اللغوية التي تنتمي إليها. كما يرى أنّه ليس من حقّ عالم اللغة أن يصدر حكمه لها أو عليها[٥٩].

ويلاحظ الدارس نوعا من التطوّر اللغوي الذي لا يحدث من تلقاء نفسه، وهو ما يدعى بالتطوير. فالتطوير جهد واع يقوم به الأدباء والمفكرون، أو تقوم به مجامع اللغة والهيئات المختصّة بالتعليم والمصطلح الفني. ودلالة التطوير هنا

---

(٥٥) أيوب، د. عبدالرحمن، اللغة والتطور، ص ٣٥.

(٥٦) انظر: ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ص ١٩٠، ١٩٧ ـ ١٩٩.

(٥٧) انظر: بشر، د. كمال، دراسات في علم اللغة، ٢/ ١٢٥ وخليل، د. حلمي، المولد، ص ١٧ ـ ١٨.

(٥٨) انظر: مارتينيه، أندريه، مبادىء اللسانيات العامة، ص ١٧٦.

(٥٩) انظر: المصدر السابق، ص ١٠.

قريبة من مصطلح ابتداع (Initiative) [٦٠]. ومن الملاحظ أنّ ظهور الظروف الجديدة بسبب التغيّر الاجتماعي وتطوّر الثقافة والعلوم، يتطلب جهودا مكثّفة لتلبية الحاجات الجديدة في حياة الجماعة. ومن هنا يبرز الابتداع بوصفه سببا من أسباب تطوّر اللغة.

ومن الجدير بالذكر أنّ عددا من الدارسين يقفون من مظاهر التغيّر والتطوّر كلّها موقفا متشدّدا، إذ يعدّون كلّ انحراف عن أنظمة اللغة ودلالات مفرداتها خطأ وحجتهم في ذلك أنّ المظاهر الجديدة تخالف القواعد والنصوص التي سجّلت في كتب اللغة والتي ارتضاها العلماء الموثوق بهم [٦١]. ومن الملاحظ أنّ معظم اللغويين القدامى وقفوا من التطوّر هذا الموقف، وقد سبق أن بيّنا الظروف الخاصة التي رافقت تشكيل المعيار الذي استند اليه هؤلاء اللغويون في مقاومة التغيّر وعدّه خطأ. ولقد رأينا أثر المعيارية في الاصوات والصرف والنحو، وما دفعته من أخطار على وحدة اللغة.

أما المفردات فهي من أكثر العناصر اللغوية استجابة لدواعي التغيّر، لأن دلالة المفردات لا يمكن أن تبقى محصورة بحال من الأحوال في أنماط ثابتة من العيش والفكر والثقافة وغير ذلك. وعلى الرغم من أنّ اللغويين القدامى وقفوا من الدلالة أيضا ذلك الموقف المتشدّد، ففي العربية شواهد كثيرة على التطوّر الدلالي، بعضها ورد في تضاعيف بحوثهم المعجمية وملاحظاتهم النقدية، وبعضها الآخر اتخذ شكلا قريبا من البحوث المنظّمة والواضحة المقاصد. وبإمكان الدارس أن يتقرّى أمثلة كثيرة على هذه البحوث في مصنّفات الفقه والاصطلاح والغريب والألفاظ الإسلامية. إضافة إلى ما يستخلصه الدارس المتعمّق من ملامح لتطوّر الدلالة وإشارات إلى سبل التطوّر التي وردت في مصنّفات اللحن وكتب التثقيف اللغوي.

ويتبيّن لنا ممّا سبق أنّ هناك جانبا من اللغة هو دلالة المفردات كان بالإمكان إخراجه من نطاق المعيارية، وعلينا الآن تخصيص الجهد له لما له من

---

(٦٠) انظر: ظاظا، اللسان والإنسان، ص ١٠٢، وخليل، المولّد، ص ١٧ ـ ١٨ وعمر، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص ٢٤٢.

(٦١) انظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ٢/ ١٢٥.

خطورة في حياة اللغة والمجتمع. وتذهب كثير من الدراسات الى أنّ التطوّر في متن اللغة أى في الألفاظ ودلالاتها على المعاني، يمثل الميدان الكبير الذي يتسع لبحوث كثيرة، يمكن أن يتناولها الباحثون من أكثر من جانب[٦٢]. وترجع أهمية هذا الجانب اللغوي في رأينا الى أنّ الأصوات والصرف والنحو تمثّل أنظمة قياسية يفترض استقرارها بحسب قواعدها التي لا تقدم كمّا محدودا من الصيغ والاستعمالات، بل تقدّم أساليب متنوعة يجري عليها الصوغ القياسي الذي يتضمن قدرات توليدية. أما المفردات فهي عناصر لغوية تنافي مبدأ الاستقرار، لانها قابلة للتأثر بالزمن وأطواره التاريخية.

ويؤكد اللغوي فندريس (Vendryes) وجود فرق في تطوّر اللغة بين الأصوات والصرف والنحو من جهة، والمفردات من جهة أخرى. وهو يرى في هذا الصدد: « أنّ الحياة تشجّع على تغيّر المفردات لأنها تضاعف الأسباب التي تؤثر في الكلمات. فالعلاقات الاجتماعية والصناعات والعدد المتنوعة تعمل على تغيّر المفردات، وتقضي على الكلمات القديمة أو تحوّر معناها وتتطلب خلق كلمات جديدة. ونشاط الذهن يستدعي دائما للعمل في المفردات. وبالاختصار فإنّ الأسباب التي تؤدي إلى تغيّر الظواهر ليست في أي مادة أكثر تعقيدا ولا عددا ولا تنوعا منها هنا[٦٣]. فالمفردات على العكس من أنظمة اللغة الأخرى لا تستقر على حال، لأنها تتبع الظروف.

ومن الضرورة بمكان أن نؤكد أنّ التطوّر في دلالة المفردات ـ وهو ما نحن بشأنه ـ ليس مطلق الأحكام كما نرى، إذ لا بدّ من الاحتراز في هذا الجانب كي يبقى هذا التطوّر محروسا بالأنظمة اللغوية المعيارية. وتكون هذه الحراسة ذات جدوى إذا ما راقبنا التغيّر الذي تتعرّض له الدلالة نتيجة الاستعمال، ممّا يعدّ في التغيّر غير المقصود، وإذا ما ضاعفنا جهود التطوير والابتداع أضعافا كي تلبّي حاجات التطوّر الحضاري السريع الذي يكاد يسبق كلّ متابعة فضلا عن التريّث وبطء الحركة.

---

(٦٢) انظر: أنيس، د. إبراهيم، دلالة الألفاظ، ص ١٢٣، وظاظا، اللسان والإنسان، ص ١٢٥ والداية، د. فايز، علم الدلالة العربي، ص ١٧٨.

(٦٣) فندريس، اللغة، ص ٢٤٧.

٤ ـ أسباب التطور الدلالي ومظاهره:

تعدّ دراسة التطوّر الدلالي المحور الرئيس لعلم الدلالة الحديث الذي تركزت جهود الباحثين فيه على جوانب التغيّرات المتعاقبة التي تحدث للمعنى، أو ما يدعى بعلم الدلالة التاريخي (Semasiologie) . «فقد كان من أهمّ ما شغل علماء اللغة موضوع تغيّر المعنى، وصور هذا التغيّر وأسباب حدوثه، والعوامل التي تتدخل في حياة الألفاظ أو موتها»(٦٤).

والتطور الدلالي أو تغيّر المعنى (Changements des sens) جزء من التطوّر اللغوي الذي يشمل قطاعات اللغة الرئيسة، وهي الأصوات والصرف والنحو والمفردات. كذلك نجد مبدأ التطوّر أي الانتقال من طور إلى طور أو التغيّر مطلقا، غدا نظرية أساسية من نظريات العلوم الطبيعية والإنسانية. ولقد مرّ بنا في موضع سابق من هذا البحث ما يتّصل بهذا الموضوع وما دار حوله من مناقشات، ذهب بعضها إلى أنّ مبدأ التطوّر منشؤه من علم الطبيعة، ثم استعارته بقية العلوم والآداب والدراسات الاجتماعية، على حين أنكر بعضها الآخر أن تكون نظرية التطوّر الطبيعي صالحة للتطبيق في غير مجالها. كما ظهر لدى بعض الباحثين حماسة في نفي التأثر بالتطوّر الطبيعي جملة، لأن التطوّر مبدأ عام عرفته المعارف الإنسانية قبل ظهور «داروين» ونظريته. ولا شك في أنّ هذه الحماسة جاءت لتردّ تلك الاندفاعة الكبرى لنظرية التطوّر الطبيعي التي سعى كثير من العلماء والباحثين إلى أن تشمل جميع العلوم والآداب وضروب المعرفة الأخرى.

وقد ظهر نتيجةً لذلكَ التأثّرِ بعلم الحياة «البيولوجية» الذي كان مسيطرا على أجواء العلم والمعارف في القرن الماضي تعبيرُ «حياة الألفاظ»، إذ شبّه علماء اللغة الكلمات بالأحياء وجعلوا لها مولدا وحياة وموتا، ومن ذلك كتاب اللغوي «دار مستير» (Darmesteter) الذي عنونه بحياة الألفاظ (La vie des mots) (٦٥).

---

(٦٤) عمر، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص ٢٣٥، وانظر (Dictionnaire de linguistique, Larousse,P. 432.)

(٦٥) انظر: المبارك، محمد، فقه اللغة، ص ٢٠٦.

ويلاحظ ههنا أنّ بعض الباحثين أسرفوا في وصف اللغة بأنها كائن حيّ خاضع لناموس الارتقاء، وهذا ما دفع بعض اللغويين المحدثين إلى نقد هذا الوصف والمصطلحات الأخرى التي لا تمتّ إلى اللغة (٦٦). كذلك يلاحظ أنّ تأثير نظرية التطوّر في علم الحياة امتدّ إلى اللغة لاصطناع قوانين صارمة تجعل كثيرا من مظاهرها أمورا حتميّة لا تتخلّف(٦٧).

وعلى الرغم من تَشعُّب هذا البحث وما يتطلّبه من استقصاء ، فإننا ـ نظرا إلى طبيعة بحثنا وحدوده ـ نقتصر على ثلاثة جوانب رئيسة من جوانب نظرية التطوّر الدلالي هي أسباب التطوّر وقوانينه، ومجالاته :

فالتطوّر الدلالي يماثل في نظرنا مصطلح تغيّر المعنى، من غير أن يحمل صفة تقويمية تشير إلى الحكم على التطور بالخطأ أو الصواب. وإلى هذا ذهبنا في الفصل الأول حين اعتمدنا مصطلح (change) الذي يدلّ على التغيّر أيا كان نوعه ومداه.

أما أسباب التطوّر الدلالي وعوامل التغيّر فهي مجموعة يمكن ان تقسم إلى قسمين، يضمّ الأول الأسباب الداخلية، على حين يضمّ الثاني الأسباب الخارجية.

فالأسباب الداخلية تدلّ على ما اتصل باللغة، كالأسباب الصوتية والاشتقاقية والنحوية والسياقية في مدار الاستعمال الذي يؤثر عبر تلك الأسباب في تطوّر المعاني، آخذا في البداية شكل الانحراف، ثم متدرّجا بعد ذلك حتى يغدو عرفا متواضعا عليه ـ فالتقارب الصوتي بين صوتين من كلمتين مختلفتين قد يفضي نتيجة لسوء النطق أو سرعته إلى تحريف يجعلهما بعد ذلك من كلمات المشترك اللفظي تنشأ من تطوّر الأصوات(٦٨). كما قد يؤدي الانحراف في نطق بعض الاصوات إلى اتجاه عكسي، إذ تغدو للكلمة الواحدة صورتان لفظيتان

---

(٦٦) انظر: فندريس، اللغة، ص ٢٤٧.

(٦٧) للتوسّع، ينظر في: أيوب، د عبدالرحمن، اللغة والتطور، ص ٣٧ ـ ٣٩، وباى، ماريو، لغات البشر، ص ٤٠ ـ ٤١، وظاظا، د. حسن، اللسان والإنسان، ص ١٢٥، وميتشيل، معجم علم الاجتماع، ص ٧٨ ـ ٨٠، ووافي، د. علي عبدالواحد، علم اللغة، ص ٥٧.

(٦٨) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٢٥.

أو أكثر، مما قد يؤدي إلى الترادف وهو المنسوب إلى اللهجات، كالصقر والزقر والسقر التي تدلّ جميعا على مسمّى واحد، كما قد يؤدي إلى صورة من صور الفروق، فنطق الطاء في «الغلط» تاء يُظهر كلمة جديدة هي «الغلت» مما يوحي بوجود فرق بين معنى الكلمتين، كأن يكون الغلط عاماً، والغلت في الحساب خاصّا، كما جاء في بعض المعاجم(٦٩). واستنادا إلى هذه الجوانب الصوتية يمكن للدارس أن يحلّل كثيرا من مظاهر التطوّر الدلالي. أما الاسباب الاشتقاقية فهي مسؤولة أيضا عن بعض الانحراف الذي يشيع حتى يغدو ظاهرة عامة تُفسّر معنى هذا اللفظ أو ذاك، بعيدا عن المعنى الأصلي. والسبب هو الخلط بين أصلين من أصول الاشتقاق. من ذلك أنّ ابن مكي ذكر نقلا عن أهل عصره أنّهم يعنون بقولهم «ضربه فأشواه» أنه أحرقه ضربا، كما يشوى اللحم في النار، وليس الأمر كذلك، لأن معناه: ضربة فأصاب شواه، والشَّوَى أطراف الجسد كاليدين والرجلين(٧٠). ولا شكّ في أن تقارب هاتين الكلمتين، «شَوى» بمعنى أحرق شيئا في النار، كما هو معروف، و «الشَّوى» بمعنى أطراف الجسد، بعث ذلك الوهم في أنّهما من أصل اشتقاقي واحد يدلّ على الإحراق. ويبدو أنّ الصيغ الفعلية المشتركة بين هذين الأصلين المختلفين دلالة هي التي رشّحت لهذا الوهم الذي دعوناه بالجناس الاشتقاقي.

وتسهم الأسباب النحوية والموقعية السياقية في كثير من أمثلة التطوّر الناشىء من كثرة استعمال لفظ في موضع معيّن. فكلمة «الفشل» تدلّ على الضعف، ولكنّ كثرة استشهاد الناس بورودها في القرآن الكريم في قوله تعالى: «ولا تنازعوا فتفشلوا» (٧١)، وذلك في مواطن التنازع المؤدّي إلى الإخفاق عادة جعلهم يظنّون أنّ معنى الفشل هو الإخفاق(٧٢). كما تؤدي الأساليب النحوية كالنفي والتعجب والاستفهام والحضّ وغير ذلك، إلى تطوّرات دلالية متشعّبة

---

(٦٩) انظر: اللسان، ٦٤/٢، ٣٦٣/٧، والقاموس المحيط، ص ٨٧٨، وتاج العروس، ٥١٧/١٩.

(٧٠) انظر: ابن مكي، تثقيف اللسان، ص ٣٠٠ وقارن باللسان، ٤٤٥/١٤ ـ ٤٤٩.

(٧١) الأنفال، آية: ٤٦.

(٧٢) انظر: المبارك، محمد، فقه اللغة، ص ٢١٣.

رصد علماء البلاغة صورا كثيرة منها، مع التنبّه إلى اختلاف مناهجهم عن علم الدلالة الحديث.

أما الاساليب الخارجية فتشير إلى أثر العوامل الاجتماعية والتاريخية والنفسية في تغيّر المعنى. ويبدو أهم هذه العوامل ما يرجع إلى الظواهر الاجتماعية التي تضم ثقافة المجتمع وسلوكه وطرائق الحياة فيه. ومن الجدير بالذّكر هنا أنّ أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية ولا سيّما دوركايم (Durkheim) ركزوا جهودهم لبيان العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، ومدى ما يؤثره المجتمع وحضارته في مختلف الظواهر اللغوية. وقد تابع هذا النهج من بعدُ اللغويُّ السويسري الشهير سوسير (Saussure) [٧٣]. وتدلّ الاسباب التاريخية على التغيّر في الاشياء والمسمّيات دون الأسماء. ويشير هذا النوع من التغيّر الدلالي إلى صور متعدّدة منها إحياء لفظ قديم كان يدلّ على شيء غاب أو انقرض، وذلك لسدّ النقص في الثروة اللفظية، ويكون باعتماد عنصر المشابهة بين الشيء القديم الذي كان له الاسم، والشيء الجديد الذي صار له. من ذلك في العربية الفصحى المعاصرة جمّ غفير من الألفاظ التي حافظت على صيغها مع أنّها غدت تدلّ على مسمّيات جديدة تطوّرت بتطوّر الحضارة، كالقطار والسّيارة والجرّار ونحوها. وللأسباب النفسية تأثيرها أيضا في تغيّر المعنى، وتشير كثير من المشاعر الانسانية كالتفاؤل والتشاؤم والخوف والرجاء ونحوها إلى آثار مهمّة في هذا المجال. من ذلك ما ذكره الجواليقي من أنّ العرب ما زالت «تسمّي الناهضين في ابتداء الأسفار «قافلة» تفاؤلاً بأن ييسّر الله لها القفول، وهو شائع في كلام فصحائهم[٧٤].

ومنه أيْضاً ما هو معروف في العربية، نحو إطلاق لفظ «السليم» على الملدوغ تفاؤلا، ولفظ «المفازة» على الصحراء المهلكة تفاؤلا بالنجاة من أهوالها. ومن هذا النحو أيضا ما درسه علماء اللغة والنفس المحدثون تحت عنوان «التابو» (Tabou) ويدلّ على المحظور والممنوع ذكره[٧٥]. وأهمّ ميدان تكثر فيه أمثلة

(٧٣) انظر: وافي، د. علي، علم اللغة، ص ٦٥ ـ ٦٧.

(٧٤) انظر: الجواليقي، شرح أدب الكاتب، ص ١٢٤.

(٧٥) انظر: فرويد، الطوطم والتابو، ترجمة بوعلي ياسين، ص ٤١ ـ ٤٩.

«التابو» هو ما تعلّق بالألفاظ «الجنسية» وما يقاربها ممّا تحسن الكناية عنه ويقبح التصريح به (٧٦).

والحقّ أنّ كثيرا من حالات التغيّر والتحوّل في دلالة الألفاظ، أو في تطوّر الألفاظ، إنما هي نتيجة لسبل عديدة لا يسهل تقعيدها لتشعّبها وقصورها عن تفسير كلّ ما يعرض للباحث من أمثلة التطوّر. وتبقى تلك الأسباب التي أوجزناها صوى يهتدي بها الباحث في هذا المعترك الصعب، من غير ان تؤخذ على أنها عوامل حتميّة أو قوانين صارمة(٧٧).

تسلك الدلالة في تغيّرها سبلا معروفة في معظم اللغات، وهي التي تعرف بقوانين المعنى أو أشكاله ومظاهره. وقد نُقل عن بريال (Breal)، وزملائه تقسيم منطقي ظهر لهم حين قارنوا المعنى القديم بالحديث، فتبيّنوا أن المعنى القديم إما أن يكون أوسع من المعنى الجديد، أو أضيق منه، أو مساويا له؛ فيكون من ذلك تضييق المعنى أو التخصيص، وتوسيعه أو التعميم، والانتقال من مجال إلى آخر، ويضمّ المجاز(٧٨). وعلى الرغم من إحكام هذا التقسيم إذ ليست هناك إمكانية لايجاد قسم رابع، فان هذه القوانين وأمثالها ما تزال بحاجة إلى مزيد من البراهين الواقعية كي تصبح في مستوى القوانين العلمية. ولذلك ـ كما يقول أولمان ـ «وجب أن تؤخذ الأمور بمنتهى الحيطة والنظرة الواقعية، ومن الأسلم لنا أن نتجنب إصدار أحكام سريعة شاملة في هذا الشأن (٧٩).

ومهما يكن من أمر فإن ما يهمّنا هو تصنيف أمثلة اللحن التي نحن بصددها وتفسيرها، وهذه القوانين صالحة من غير شكّ لتفسير تلك الأمثلة ولا سيّما إذا عرفنا أنّ معظم مصنفات اللحن صرّحت بالتقسيم الذي رأيناه، أي «التخصيص والتعميم والنقل» حين عرضت لجزء مهم من أمثلة تطوّر الدلالة.

---

(٧٦) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ١٧٤، وأنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٤٠، وعمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ص ٢٦٥.

(٧٧) لمزيد من التفصيل، ينظر في: أولمان، ص ١٥٢ ـ ١٦٠، وأنيس، ١٣٤ ـ ١٥١، والمبارك، محمد، ص ٢١٢ ـ ٢١٧، وعمر، أحمد مختار، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٢، والدابة، علم الدلالة، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٧٨) انظر: أولمان، ص ١٦١ ـ ١٦٣.

(٧٩) أولمان، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

فالتخصيص يدلّ على تضييق المعنى، وذلك بقصر العامّ على بعض أفراده. ويمكن أن يُفسّر بأنه نتيجة لشيوع نوع واحد من مجموعة من الأشياء أو الأمور التي تدلّ عليها الكلمة. كذلك قد يؤدي انقراض بعض الاشياء أو العادات ومظاهر السلوك المعبّر عنها دلاليا إلى تضييق الدلالة وانحصارها بما بقي من تلك الأشياء متداولا، دون أن تلغى تلك المرحلة التى كانت الدلالة فيها عامة. كما يمكن أن يكون أمن اللبس سببا في هذا النوع من التطوّر، لأنّ الدلالات العامة قد توقع في سوء الفهم، بسبب جواز انطباقها على أشياء كثيرة، فيكون التخصيص تحديدا للمقصود وإهمالا لما عداه. ويرى إبراهيم أنيس أنّ الناس «ينفرون من تلك الكلّيات التي لا وجود لها إلا في الأذهان، وهم لقصور في الذهن حينا، أو بسبب الكسل، والتماس أيسر السبل حينا آخر يعمدون إلى بعض تلك الدلالات العامة ويستعملونها استعمالا خاصا»[٨٠]. ويفسّر أحمد مختار عمر التخصيص بأنهّ «نتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للّفظ، فكلّما زادت الملامح لشيء ما قلّ عدد أفراده[٨١]. ويبدو أنّ أمن اللبس، والاقتصاد في بذل الجهد هما العاملان الأساسيان في إحداث هذا النمط من تطوّر الدلالة، ولا سيّما لدى الناس في حياتهم العامة، أما ذلك النوع الذي يكون بإضافة ملامح جديدة للدلالة، فميدانه العلم ومصطلحه. وهو بعيد عمّا ننظر فيه من جوانب التطوّر في لحن العامة.

أما التعميم فيكون بتوسيع معنى اللفظ، ومفهومه، ونقله من المعنى الخاص الدالّ عليه إلى معنى أعمّ وأشمل[٨٢]. ويُفسّر التعميم بأن الناس في حياتهم العادية يكتفون بأقلّ قدر ممكن من دقّة الدلالات وتحديدها، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقّق هدفهم من الكلام والتخاطب[٨٣]. ولا شكّ في أنّ هذا التفسير ينطبق على معظم أمثلة الدلالة التي تداولها العامة، ولقد مرّ بنا في الفصل السابق مواضع متعدّدة كان اتجاه

---

(٨٠) أنيس، د. ابراهيم، دلالة الألفاظ، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٨١) عمر، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص ٢٤٦.

(٨٢) انظر: المبارك، محمد، فقه اللغة، ص ٢١٨.

(٨٣) انظر: أنيس، دلالة الالفاظ، ص ١٥٥.

الناس فيها إلى تعميم الدلالة وإزالة الفروق. ولإبراهيم أنيس رأي في دور التعميم ومدى شيوعه في اللغات، ذهب فيه إلى «أنّ تعميم الدلالات أقلّ شيوعا في اللغات من تخصيصها، وأقلّ أثرا في تطوّر الدلالات وتغيّرها[٨٤]. ولسنا ندري علام استند أنيس في إطلاقه هذا الحكم الذي نرى خلافه ولاسيّما في المستوى الذي تحدّث عنه، وهو مستوى الناس في حياتهم العادية. فالحرص على الدقة وايقاع الألفاظ في مواقعها المحدّدة ومراعاة الفروق، ليست من الظواهر الشائعة لدى الناس في ذلك المستوى الموصوف. ، ويمكن للدارس أن يأخذ مبدأ الاقتصاد في بذل الجهد في حسبانه ههنا أيضا ـ وهذا الاقتصاد مسؤول عن كثير من الظواهر اللغوية ـ لأن أهل اللغة عامة يميلون إلى التيسير على أنفسهم، ويؤثرون السهولة التي تتمثّل في القدر التقريبي الذي يكفي لفهم الكلام، وهو قدر نفعي يتعرض لضغط الاختزال والتبسيط. فلا غرابة إذن حين تتعرّض وظيفة أمن اللبس إلى أخطار جمّة في هذا النوع من تطوّر المعنى، ولا سيّما إذا ابتعد الناس عن التثقيف اللغوي، وأوغلوا في الانغلاق ضمن تجمّعاتهم المهنية والسكنية.

وينفرد الانتقال من مجال إلى آخر بجانب مهمّ في تطوّر الدلالة، وذلك لتنوّعه واشتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيلات[٨٥]. ويقوم هذا الانتقال على تغيّر مجال الاستعمال، فالمعنى الجديد هنا ليس أخصّ من المعنى القديم ولا أعمّ، بل هو مُساوٍ له. ولذلك يتّخذ هذا الانتقال المجاز سبيلا له، لما يملكه المجاز من قوّة التصرف في المعاني عبر مجموعة متعدّدة من العلاقات والأشكال. فاستعمال اللفظ بالمعنى الجديد يكون في بادىء الأمر عن طريق المجاز، لكنّه بعد كثرة الاستعمال والتواتر الزمني يغدو من «النقل» الذي تضمحل منه الصبغة المجازية [٨٦]. ويطلق على هذا النوع من المجاز لدى البلاغيين مصطلح «المجاز الراجح»[٨٧].

(٨٤) أنيس، دلالة الالفاظ، ص ١٥٤.

(٨٥) انظر: عمر، د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص ٢٤٩.

(٨٦) انظر: المبارك، وفقه اللغة، ص ٢٢١، والمسدى، د. عبدالسلام، التفكير اللساني، ص ١٨٨، وقاموس اللسانيات، ص ٤٤.

(٨٧) انظر: حسين، محمد الخضر، دراسات في اللغة، ص ١٠.

ومن الجدير بالذكر أنّ علماء الدلالة المحدثين ذهبوا إلى أنّ في المجاز المرسل ذي العلاقة الكلّية والجزئية، والعلاقات الأخرى كالمجاورة والسببية، وفي الاستعارة نماذج إساسية لتغيّر المعاني[٨٨]. وثمة أفكار تتصل بها نحن بصدده يحسن بنا أن نعرض لها بإيجاز. من ذلك أنّ الدارسين المحدثين يفرّقون بين نوعين من الاستعارة، أحدهما يدلّ على تبديل لغوي أو نقل غير تصويري، والآخر يشير إلى الابتكار في التصوير لإثارة المتلقي.

وتندرج في النوع الأول من الاستعارة الاستعارات الذاوية التي فقدت عنصر المجاز المثير وتحوّلت إلى رصيد اللغة. كما يدخل في هذا النوع أيضا الاستعارات اللغوية القائمة على النقل الإرادي غير الفنّي، فهي في الأصل ابتكار وضع تسمية واصطلاحا. من ذلك أمثلة كثيرة في العربية وغيرها، نحو «رجل الكرسي» و «عين الباب» و «عنق الزجاجة». وقد أنكر بعض المحدثين إطلاق مصطلح «استعارة» على هذا النمط من الاستعمال اللغوي، لأنه لا يهدف إلى تحقيق تأثير معيّن ـ كما هي الحال في ضروب المجاز الفنّي ـ أو ابتكار أدبي.

وقد صنّف اللغوي المعاصر غيرو (Guiraud) أمثلة من هذا النوع تحت مصطلح «التسمية المعرفية» (La Nomination Cognitive) [٨٩]. ويدخل في هذا النمط من الاستعارة اللغوية استخدام الكلمات ذوات المعاني المادية للدلالة على المعاني المجردة على نحو قريب من مصطلح «التجسيد» نحو «جسم المشكلة» و «رأس الفكرة». وأمثلة هذا الاستعمال كثيرة، ولم نعد نشعر بأنّها مجازية. ومن هذا النمط من الاستعارة اللغوية أيضا ما يكون نقلا لكلمات تدلّ على إحدى الحواس إلى مجال يتصل بحاسة أخرى. ويعرف هذا في الدراسات الحديثة باسم «التزامن» أو «التبادل» (Synesthesie). ومن جملة هذا النقل قولنا: «صوت ناعم» و «ذوق في اللباس» و «منظر حلو». ومن الجدير بالذكر أنّ هذا النوع من النقل يظهر في شكلين، الأول منهما يشير إلى النقل من حاسة إلى أخرى،

(٨٨) انظر: الداية، د. فايز، علم الدلالة العربي، ص ٣٧٩، ودراستنا في مجلة «عالم الفكر»، العدد /٤/، المجلد /١٦/، ١٩٨٦، «مقدمة لدراسة التطور الدلالي..»، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(٨٩) انظر: (Guiraud, La sémantique, Que sais - Je?, P.57).

وهو شائع في الفن الأدبي ولا سيّما الشعر. أما الثاني فيدلّ على تطوّر دلالة كلمة من المفردات الدالة على حاسة من الحواس باتجاه التعميم، وهذا ممّا يعدّ في أساليب اللغة للوفاء بمتطلبات التعبير المتجدّده. واستنادا إلى هذا الاجتهاد نرى أنّ بعض صور الشكل الأول لا تزال محتفظة بقوة المجاز الفنّي وبما يثيره من انفعال. من ذلك أنّ «السمع ملون» و «النغمة زرقاء» و «العين ترشف الأنين». أما الشكل الثاني فيشير إلى ذلك التطوّر الذي وصفنا نحو كلمة «حلو» التي تطوّرت من مجال الذوق الحسي إلى بقية مجالات الحواس، ثمّ إلى مجالات أخرى من الحسي والمجرّد(٩٠).

ويمكن أن ندرج في هذا النمط من درس الاستعارة اللغوية ما ينتج من «التابو» من تلطّف في التعبير عبر أساليب متعدّدة من الاستعارة والكناية. «فمن المعروف أنّا نلجأ دائما إلى العبارات الرقيقة، والتلميحات اللطيفة، والتحويم حول المقصود عندما نضطر إلى إلقاء الأخبار السيئة، وبخاصة أخبار المرض والموت(٩١). ويؤول هذا النمط مثله في ذلك مثل ضروب المجاز إلى تعبير لغوي مباشر، فاقدا ما اتصف به من قبل من التلطّف والرمز الحييّ الذي لا يكاد يفصح عمّا يراد منه. من ذلك في عصرنا ما يلاحظ لدى تلاوة الصيغ الشرعية والقانونية المتصلة بالزواج، من حرج، على الرغم من أنّ معظم الكلمات الواردة في تلك الصيغ ليست مما يخدش الحياء. والمسألة ههنا تتركز في أنّ لهجات الخطاب قد طوّرت مفردات متعدّدة للدلالة على الزواج، هي في العرف أستر لما لا يحسن ذكره صريحا. ويقاس على هذا ما يتصل بالموت والمرض والكوارث من مفردات.

والخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها هي أن معظم صور الاستعارة، ما كان منها فنيّا، وما كان لغويا يؤول بعد التكرار والتواتر في الزمن إلى رصيد اللغة المعجمي، مع أنّ هناك مراتب ينبغي أن تراعى حين التصدّي لتصنيف الأمثلة التي ترجع إلى أنماط الاستعارة جميعها. وتجدر الاشارة الى صنيع الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) المتميّز في معجمه «أساس البلاغة) الذي جمع فيه كلّ ما انتهى إليه

(٩٠) انظر رسالتنا العربية الفصحى المعاصرة، جامعة حلب، ١٩٨٤م، ص ١٧١ ـ ١٧٣.
(٩١) أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٧.

من الاستعمالات المجازية والأمثال والكنايات وغيرها. ويمثّل هذا العمل في نظرنا ذروة لما يمكن أن يكون عليه المعجم الدلالي في ذلك العصر. فالزمخشري حريص على تبيّن الأصل الحقيقي للدلالة، وإن بدا غريبا، لأنّ مستعملي اللغة ألفوا استعمال بعض المفردات بدلالاتها المتطورة، وتنوسيت تبعا لذلك الأصول التي انحدرت منها. ومفهوم الحقيقة عنده لا يتعدى الأصل الأول ـ بحسب اجتهاده ـ وهو غالبا ما يكون حيا. أما بقية المعاني المتطوّرة ـ وإن كانت في نظرنا من باب الحقيقة بحسب مناهجنا الحديثة ـ فهي عنده في باب المجاز. والمجاز لدى الزمخشري مجال واسع يضمّ كل الأساليب الفنية المتداولةحتى عصره[٩٢]. ولقد أحسن صنعا حين تجنّب التصنيف البلاغي للمجاز الذي يفضي إلى التعقيد وتحكّم المعيار. وهو لا يقصد ـ كما يقول محمد الخضر حسين ـ بتعرّضه «للمعاني المجازية بعد الحقيقة أن يقصر المجاز على تلك الألفاظ، ولا أن يحجر على الناس التصرّف في تلك الألفاظ، بنقلها إلى معان لم ينقلها إليها العرب وإنما قصده التنبيه على جانب عظيم من أساليب البلغاء وتصرفاتهم في المعاني، ليقتدي بها الناشئون[٩٣]...

وإذا تجاوزنا ما يتصل بالاستعارة من مسائل نقل المعنى، فإنّا نجد في المجاز المرسل صورا أخرى يظهر فيها هذا النقل. فاللفظ الذي ينقل من معنى إلى آخر، يتوسّل بإحدى طريقتين هما الاستعارة وتقوم على المشابهة بين المدلولين، والمجاز المرسل الذي يعتمد مجموعة من العلاقات بين المدلولين. من ذلك ما درسه أولمان تحت عنوان «العلاقة بين المدلولين» من صور متعدّدة، بدأها بمثال على المجاورة هو كلمة «مكتب» (Bureau) التي يماثل تطوّرها في العربية الفصحى المعاصرة ما ذكره أولمان عن تطوّرها. فالمكتب أصلا هو منضدة الكتابة وما يتصل بها، ثم غدا دالا على الحجرة التي توضع فيها هذه المنضدة، ثم تطوّرت الدلالة لتشير اليوم إلى «هيئة» حكومية أو شعبية تدار منها أعمال متنوّعة. ومن الواضح أنّ حلقات هذا التطّور بقيت جميعا في مدار الاستعمال، إذ لم ينسخ الجديد منها ما كان أقدم، بل تعايشت هذه الدلالات

(٩٢) انظر: مقدمة أمين الخولي لأساس البلاغة، ص (ح ـ ز).
(٩٣) حسين، محمد الخضر، دراسات في اللغة، ص ٩.

معا، فالمكتب يدلّ على المنضدة، وعلى الحجرة التي يكون فيها، وعلى الهيئة الصغيرة والكبيرة مهما كان النشاط الذي تمارسه. ويضيف أولمان إلى ما ذكره صورا أخرى يظهر فيها هذا المجاز المرسل، منها إطلاق المحل على الحالّ، كما في «شرب كوبا من الماء» وإطلاق اسم الأداة والآلة على وظيفتها، وإطلاق اسم العمل على آثاره ونتائجه. كما قد يسمّى الشيء باسم مخترعه أو مؤلفه أو مكانه الأصلي، ويكون من ذلك تحويل أسماء الأعلام إلى أسماء وصفات عادية، وهناك صورة أخرى كثيرة الورود ـ كما يقول أولمان ـ وهي استحضار الكلّ بذكر جزئه، ذي الخاصة البارزة، كما في إطلاق العين على الجاسوس والشراع على السفينة (٩٤).

ونجد في الدرس البلاغي للمجاز في «علم البيان» غنى وتشعبا. من ذلك ما يقف عليه الدارس من ضروب المجاز اللغوي أو المرسل، وهو أقرب المجاز إلى النقد الدّلالي، لأنه كما عرّفه السكاكي: المجاز الذي يرجع إلى المعنى المفيد الخالي عن المبالغة في التشبيه، ويكون «بأن تُعدّى الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما ونوع تعلّق(٩٥). وتدلّ الامثلة التي ذكرها السكاكي على ما عُرف بعلاقات المجاز المرسل، وهي السببية والمسببيّة والجزئية والكلية واعتبار ما كان واعتبار ما يكون والمحلّية والحاليّة(٩٦). والمسألة ههنا ليست في تنبّه البلاغيين واللغويين إلى هذه التعريفات الدقيقة للمجاز، واستنباطهم ما يكون بين المعاني من علاقات، فذلك ممّا يقدّر لهم، إنما مدار الأمر يكون في أنّ هذا الدرس آل إلى قوالب جامدة، حاول بعضهم من خلالها تثبيت ما عرفه من أمثلة على أنه مسموع لا يقاس عليه(٩٧). وهذا كما هو واضح وجه من وجوه النظرة المعيارية الصارمة التي تظهر في معظم المواقف المعلنة من تطوّر اللغة ولا سيّما في المباحث النظرية. أما معظم المباحث التطبيقية لدى

---

(٩٤) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ١٦٩ ـ ١٧٠، وانظر أيضا: المبارك، محمد، فقه اللغة، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١، والداية، د. فايز، علم الدلالة، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٥.

(٩٥) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٩٤.

(٩٦) انظر: المصدر السابق، ص ١٩٤ ـ ١٩٦، والقزويني، التلخيص، ص ٢٣٦ وما يليها..

(٩٧) انظر: حسين، محمد الخضر، دراسات في اللغة، ص ٧ ـ ٨.

القدماء فقد عرفت خروجا على كثير من المواقف المتشدّدة من تطور الدلالة، واجتهادا في تحليل الدلالة من الوجهة التاريخية.

ثمّة مجالات ثلاثة تظهر فيها التغيّرات الدلالية، وهي المجال الأساسي الذي يمثّل الأصول الحسية الأولى للدلالة والمجال الحسي الذي يشهد التطوّر بين المحسوسات بالتخصيص والتعميم والنقل، والمجال الذهني الذي ترقى إليه الدلالة الحسية عبر أشكال متنوّعة، أهمّها الاستعارة. وتعبّر هذه المجالات عن التسلسل المتدرّج لتطوّر الدلالة بدءا من المعنى الحقيقي الذي هو غالبا ما يكون حسّيا مرتبطا بالبيئة التي استقرت فيها أصول اللغة، ثم نقلا لهذا المعنى الحسي الى محسوسات أخرى نتيجة لضغط الحاجة المتولّدة من تطوّر الثقافة والعلوم إلى استخراج الدلالات المجرّدة وتوليدها.

فالبحث في المجال الأول يكون في الأصل الحسي الذي يفترض أن يكون أقدم المعاني، وأقربها إلى ظروف المكان والزمان التي عايشها أهل اللغة[٩٨]. ودلالة هذا الأصل دلالة عرفية «حقيقية» لا تحتاج إلى قرائن، بل تستغني في الدلالة على المراد منها بنفسها عن سائر ما تحتاج إليه ضروب الدلالات المجازية من علاقات. وليس المقصود هنا بالأصل الحقيقي للدلالة هو الأصل الأول لوضع اللغة في طور نشأتها لأن ذلك ممّا يخرج هذا البحث عن حدوده، إنّما هو المعنى الذي جرى به الاستعمال مستقرّا قبل أن يشهد شيئا من التغيّر في أي اتجاه وذلك بحسب ما يظهر لنا عادة من دراسة سلسلة التطوّر. وهناك مواضع متعدّدة يمكن ان يكون هذا الأصل موظّفا فيها، منها ما أتينا على ذكره في الأجزاء السابقة من هذا البحث، ومنها ما يوظّف في الدرس التطبيقي الواسع. وكان ممّا سبق أن ابن قتيبة خصّص أبوابا «لتأويل» كلام الناس الذي يجهلون أصوله، بعد أن شاعت دلالاته المتطوّرة[٩٩]. ومن هذا النحو أيضا ما ورد في تضاعيف الأمثلة التي ناقشها المصنّفون الذين احتكموا أحيانا إلى دلالة الأصل

---

(٩٨) انظر: زيدان، جرجي، الفلسفة اللغوية، ص ٩٧ ـ ٩٩.

(٩٩) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٥٠ وكذلك ما جاء في أبواب «أصول أسماء الناس» و «صفاتهم»، ص ٦٧ ـ ٨٥، ومن هذا النحو ألفّ السيوطي رسالة بعنوان «رسالة في أصول الكلمات..».

كي يتبيّنوا وجه الصواب أو عدمه في كلام الناس، أو في آراء السابقين من اللغويين. وهناك موضع وقفنا به من هذا الاحتكام، هو ما ذكره أبو هلال العسكري من معايير للفصل في مسألة الترادف، كان أصل الدلالة واحدا منها[١٠٠] . ومن هذا النحو أيضا ما رأيناه في درس الدلالة الاشتقاقية من توقّف عند كثير من مواضع أصول الدلالة مشتجرة بالأصل الاشتقاقي.

أما المجال الثاني من المجالات التي تشغلها الدلالة، فهو مجال التطوّر بين المحسوسات. وتتمثل في هذا المجال نقلات متنوّعة للمعنى الحسي الأول مجتازا حدوده عبر السبل المعروفة من التخصيص والتعميم والنقل. ويكون من خلال هذا المجال خروج اللغة من السكون والاستقرار النسبي إلى الحركة والتغيّر بفعل ما يجري في المجتمع من تطوّرات تنعكس على اللغة. ومن هنا تغدو المعاني الحسّية العرفية محدودة وقاصرة عن الوفاء بمتطلبات التعبير اللغوي الجديدة، فيكون المجاز ـ باتساعه وقوته ـ طريق اللغة إلى ذلك. ويلاحظ أنّ معظم ما ينتج من هذا المجاز يكون متسما بطابع الارتجال المحدث ثم يفقد لطول العهد به ما يميّزه من الاستعمال الحقيقي.

وفي المجال الثالث نجد أن الدلالات الحسية تنتقل إلى المجال الذهني ذي الطوابع التجريدية، وذلك نتيجة لرقيّ العقل الإنساني وتطوّر الخبرة والعلم. «فالمجردات لا تتناول المفردات أو الأعمال الحركية أو المتصلة بالحواس الظاهرة، وإنما تعبّر عن الحالات النفسية والعقلية ومفرداتها من الشعور والانفعال والحكم في السلوك والحياة عامة وفي العلوم[١٠١]». ويمثّل الانتقال من المعاني المادية المحسوسة إلى المعاني المجرّدة الاتجاه الظاهر في تطوّر الألفاظ، لأنّ هذا الاتجاه أكثر شيوعا من الانتقال في الاتجاه المضاد، أي من المجال الذهني إلى الحسي[١٠٢] . فبحث التطوّر يبدأ إذن بالمعنى الحسي الأول ثم يتناول التطوّر في المجالات الحسية، ثم يرقى صعدا إلى المجرد الذهني.

---

(١٠٠) انظر: العسكري، الفروق، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٠١) الداية، علم الدلالة العربي، ص ٢٨٩.

(١٠٢) انظر: أولمان، دور الكلمة، ص ١٨٦، وأنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٦١، والمبارك، محمد، فقه اللغة، ٢٢٢.

المصادر والمراجع

ابن جنّي — الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط. ثانية، د. ت

ابن فارس — الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٤م

ابن قتيبة — أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م

ابن مكي — تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق عبدالعزيز مطر، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٦م

ابن منظور — لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت

أنيس، د. إبراهيم — دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٦٣م

أولمان، ستيفن — دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م

إيلوار، رونالد — مدخل إلى اللسانيات، ترجمة بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٠م

أيوب، د. عبدالرحمن — اللغة والتطور، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٩م

باي، ماريو — لغات البشر، ترجمة صلاح العربي، قسم النشر بالجامعة الامريكية، القاهرة، ١٩٧٠م

بشر، د. كمال — دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م

الجرجاني، عبدالقاهر — دلائل الاعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية وفايز

الداية، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٣م

الجواليقي — شرح أدب الكاتب، تقديم مصطفى صادق الرافعي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠م

حجازي، د. محمود — علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م

فهمي — المعجمات الحديثة، دراسات في اتجاهات تأليفها وأسسها اللغوية، أملية مستنسخة في كلية الآداب بجامعة القاهرة، ١٩٧٨م

حسّان، د. تمام — اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط. ثانية، ١٩٧٩م

اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٠م

حسين، محمد الخضر — دراسات في اللغة، جمع وتحقيق علي التونسي، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧٥م

خليل، د. حلمي — المولّد، دراسة في نمو وتطوّر اللغة العربية بعد الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الاسكندرية، ١٩٧٨م

خيّاط، يوسف والمرعشلي، نديم — المصطلحات العلمية والفنيّة، مجلّد ملحق بلسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، ١٩٧٠م

الداية، د. فايز — علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م

الراجحي، د. عبده — فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م

الزبيدي — تاج العروس، ط. المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٠٦هـ «عشرة أجزاء»، وط. وزارة الانباء الكويت «من الجزء الأول وحتى الثاني والعشرين» ولما يتمّ.

الزمخشري — أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢م

زيدان، جرجي — الفلسفة اللغوية، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢م

السكاكي — مفتاح العلوم، المطبعة الأدبية بمصر، ١٣١٧هـ

سوسُّر، فردينان — محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان، جونية، لبنان، ١٩٨٤م

السيوطي — المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، البابي الحلبي بمصر، د. ت

شاهين، د. عبدالصبور — في علم اللغة العام، جامعة حلب «تصوير» ١٩٨١ ـ ١٩٨٢م

الصالح، د. صبحي — دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط. رابعة، ١٩٧٠م

ظاظا، د. حسن — اللسان والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة، ١٩٧١م

العسكري، أبو هلال — الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. خامسة، ١٩٨٣م

عمر، د. أحمد مختار — علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م

غازي، د. يوسف — مدخل إلى الألسنية، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ١٩٨٥م

فرويد، سيغموند — الطوطم والتابو، ترجمة بوعلي ياسين، دار الحوار، اللاذقية، ١٩٨٣م

فندريس، جوزيف — اللغة، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م

الفيروز آبادي — القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت،

١٩٨٦ «مجلد واحد»
قدّور، أحمد محمد — العربية الفصحى المعاصرة، دراسة في تطورها الدلالي من خلال شعر الأخطل الصغير، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٨٤م
القزويني — التلخيص في علوم البلاغة، شرح عبدالرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية بمصر، ط. ثانية، ١٩٣٢م
مارتينيه، أندريه — مبادىء اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٥م
المبارك، محمد — فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط. سابعة، ١٩٨١م
مجمع اللغة العربية بالقاهرة المعجم الوسيط، دار الفكر، ط. ثانية، د. ت
المسدى، د. عبدالسلام — التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م
قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤م اللسانيات وأسسها المعرفية، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، والدار التونسية للنشر بتونس، ١٩٨٦م
مونان، جورج — تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، . وزارة التعليم العالي، دمشق، «تصوير» جامعة حلب، ١٩٨٢م علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ١٩٨٢م
ميتشيل، دينكن — معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١م
هولتكرانس، إيكه — قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف

بمصر، ١٩٧٢م
وافي، د. علي عبدالواحد علم اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط. سابعة، د. ت

الدوريّات والحوليّات

مجلة الحياة الثقافية، تونس، العدد /١٦ ـ ١٧/ ، ١٩٨١م: المسدى، د. عبدالسلام «اللسانيات العربية والاصطلاح اللغوي»، ص ١١ ـ ٢٣

مجلة عالم الفكر، وزارة الاعلام، الكويت، العدد الرابع، المجلد السادس عشر، ١٩٨٦م: قدّور، أحمد محمد «مقدمة لدراسة التطور الدلالي في العربية الفصحى في العصر الحديث»، ص ٢٩ ـ ٤٤

المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، العدد / ٢٧/ ، المجلد السابع، ١٩٨٧م: قدّور، أحمد محمد، «من أثر اللسانيات في الدرس اللغوي العربي ومناهجه»، ص ١٥٨ ـ ١٦٧